الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

سياسة ديغول تجاه بلدان المشرق العربي

(سوريا والعراق نموذجا)

(1962-1969م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

إعداد الطالبة:

- كريمة بوعافية

إشراف الدكتور:

-صالح لميش

لجنة المناقشة:

- د. عبد الكامل جويبة	جامعة المسيلة	رئيسا
- د. صالح لميش	جامعة المسيلة	مشرفا
- أ. قويدر عاشور	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 1436-1437هـ/ 2015-2016م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

من باب الإحساس بالجميل والشعور بالعرفان أتقدم إلى أستاذي المشرف الدكتور صالح لميش بخالص الشكر والعرفان على صبره في متابعة هذه الدراسة وإرشاده لي لمواصفات البحث العلمي الجيد ولما قدمه لي من توجيهات وملاحظات كانت لها الأثر الكبير في إعداد هذا البحث.

والشكر موصول إلى كل من قدم لي نصحا أو عونا في سبيل إنجاز هذه الدراسة على رأسهم عمال المكتبات وعمال المتحف الوطني للمجاهد وعمال مكتبة قسم التاريخ.

الإهداء

الى الوالدة الغالية

مـــقدمـــة

مقدمة:

إن المتتبع لتاريخ المشرق العربي يلمح و بوضوح تضارب الأطماع الدولية عليه, كما أنه تاريخ حافل بالصراعات والنزاعات التي باتت صفحاتها أكبر شاهد على ما أصاب المنطقة من شلل في مجمل الميادين الحياتية من ويلات الحروب, حيث ظلت المنطقة ومنذ الحرب العالمية الأولى تتخبط فيها الى يومنا هذا.

تتميز منطقة المشرق العربي بموقع استراتيجي في العالم لاحتضانها البحار ذات الأهمية البالغة, البحر الأحمر والمتوسط اللذان يربطان الشرق بالغرب كما يعد من أكبر المناطق حيوية من حيث الاقتصاد كالملاحة البحرية والموارد الطبيعية خاصة النفط والذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد ما دفع الدول الأجنبية للسيطرة على مقاليد الهيمنة العالمية من خلال السيطرة على المشرق العربي والذي يمثل نقطة ارتكاز أساسية في السياسات الغربية, وعلى رأسها السياسة الفرنسية والتى كانت في فترة من الفترات معادية للعالم العربي بسبب استمرارية الحرب في الجزائر باعتبارها أحد البلدان العربية تربطها علاقات وطيدة بالمشرق العربي.

و من هنا جاء اختيارنا لموضوع سياسة ديغول في المشرق العربي (سوريا- العراق) من 1962 إلى 1969 وهو موضوع هام لأنه يخص با الدرجة الأولى المشرق وهي منطقة حساسة من العالم العربي بالنسبة لأوربا عامة وفرنسا خاصة, حيث لا تزال المنطقة تشكل بؤرة للتوتر الإقليمي والدولي بسبب أهميتها الإستراتيجية والبترولية من جهة ووجود إسرائيل من جهة أخرى, ومن دوافع اختيارنا لهذا الموضوع الذاتية والموضوعية التي ارتبطت بطبيعة الموضوع.

الذاتية, حيث أثارنا ميول قوي لدراسة السياسة التي اتبعها ديغول في ظل الصراع العربي- الإسرائيلي وما له من ارتباط بالقضية الفلسطينية التي تمثل خط أحمر بالنسبة لكل عربي مسلم.

أما الأسباب الموضوعية فتجسدت في محاولة منا لطرح هذا الموضوع والكشف عن السياسة التي تبناها بعد العداء الذي كان العالم العربي بفرنسا و كيف تمكن من إعادة بناءها من جديد, وما شجعنا على تبني هذا الموضوع لأنه ترجم سير العلاقة الدولية بين فرنسا ودول المشرق العربي من جهة وارتباطه من جهة أخرى بالصراع العربي الإسرائيلي الذي ما زال خطرا يهدد الوطن العربي إلى حد الساعة.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: **في ظل الحواجز التي منعت ديغول من إعادة بناء العلاقات مع الدول العربية بسبب استمرارية الحرب في الجزائر, ما هي السياسة التي تبناها ديغول لتخطي هذه المرحلة؟ وكيف عمل على توطيد علاقة فرنسا بدول المشرق العربي في ظل الصراع العربي الإسرائيلي؟ وكيف كان واقع السياسة الفرنسية في المشرق العربي (سوريا-العراق) في عهد ديغول وبعد رحيله.**

متبعين في ذلك المنهج التاريخي الوصفي لما يتناسب مع طبيعة الموضوع, وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول, فصل تمهيدي تحت عنوان مراحل مهمة في حياة الجنرال ديغول يتضمن ثلاث عناصر مولده ونشأته, اتصال ديغول بالمشرق العربي و شارل ديغول والجمهورية الخامسة, أما الفصل الأول فجاء بعنوان نفوذ فرنسا في المشرق العربي تناولنا فيه أولا بداية نفوذ فرنسا في المشرق العربي و نفوذها خلال الحرب العالمية الثانية, أما الفصل الثاني فجاء بعنوان إعادة بناء العلاقات العربية- الفرنسية بعد سنة 1962 تضمن ثلاث عناصر, أهداف ووسائل إعادة بناء العلاقات الفرنسية العربية, تقرير جانيني وملحق نائبه شوفال و المواقف التضامنية لديغول مع العرب, أما الفصل الثالث فجاء بعنوان واقع السياسة الفرنسية في المشرق العربي تناولنا فيه المبادلات التجارية و الثقافية لفرنسا مع المشرق العربي من 1962 إلى 1969,واقع السياسة الفرنسية في المشرق العربي بعد رحيل ديغول والإرث الديغولي .

ولتغطية هذه الفصول اعتمدنا على مجموعة من المراجع نظرا لقلة المصادر كان أهمها تاريخ العالم الإسلامي ل:اسماعيل أحمد ياغي و محمود شاكر, الحرب الوطنية التحررية في سوريا 1925-1927 ل:قلاديمير لوتسكي, تاريخ المشرق العربي المعاصر ل: أحمد طربين كذلك تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري بمختلف أجزائه ل: نوري عبد الحميد العاني وآخرون و العلاقات السياسية الدولية ل: إسماعيل المقلد هذا فيما يخص الفصل الأول والثاني أما الفصل الثالث فقد اعتمدنا في الكثير من الأحيان على رسالة الدكتوراه بعنوان سياسة ديغول في المشرق العربي 1962-1969 ل: ميلود بلعالية.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا ونظرا أن كل بحث لا يخلو من الصعوبات فتمثلت في قلة المادة العلمية التي تتعلق بهذا الموضوع نظرا لكونه موضوع سياسي أكثر منه موضوع تاريخي ولكونه يخص بالدرجة الأولى فرنسا والمشرق العربي.

فصل تمهيدي

مراحل مهمة في حياة شارل ديغول

أولا: مولده ونشأته.

ثانيا: ديغول في المشرق العربي.

ثالثا – ديغول و الجمهورية الخامسة1958.

أولا: مولده ونشأته.

هو شارل ديغول[1]،ولد بمدينة ليل بالشمال الفرنسي في 22 نوفمبر 1890 في وسط عائلي محافظ، وهو ثالث طفل من بين خمسة إخوة، من أب عمل أستاذا في التعليم الكاثوليكي,لعب دورا كبيرا في تربية ابنه وتعليمه اتجه للعمل في الجيش سنة 1908، والتحق بمدرسة سان سير العسكرية[2] وحصل على الرتبة الثالثة من بين زملائه.

تم تعينيه ضمن الكتيبة الثالثة والثلاثين للمشاة تحت قيادة العقيد بيتان، رقي إلى رتبة ملازم أول,شارك في الحرب العالمية الأولى وتلقى ثلاث إصابات ليرقى لرتبة نقيب تم القبض عليه من طرف الألمان[3].

سجن في سجن (انغول ستاد)، وفي أفريل 1921 تزوج ابنة أحد الصناعيين وفي السنة نفسها استدعي للتعليم في مدرسة سان سير، دخل الحرب العالمية الثانية برتبة عقيد موجها العديد من الانتقادات ضد الإستراتيجية المطبقة من قبل أركان الحرب، وفي شهر ماي 1940 قام بالعديد من الهجمات المضادة والناجحة ليرقى كذلك لرتبة جنرال,استدعي إلى باريس في 05 جوان 1940 ليتقلد منصب نائب كاتب دولة للدفاع في الحكومة التي كان يرأسها بول ريموند.

وبعد دخول ألمانيا لفرنسا واحتلالها قام ديغول بإعلان الحرب ضدها ووجه نداءه المشهور في 18 جوان 1940 من خلال راديو إنجليزي من أجل المقاومة ومواصلة الحرب إلى جانب بريطانيا، واستطاع أن يترأس حكومة فرنسا الحرة بدعم من ونستون تشرشل منذ 07 أوت 1940 ليبقى رئيسا حتى 1946 ليبتعد بعدها عن الحياة السياسية حتى سنة 1958 حيث استنجد به الفرنسيون لإنقاذ الوضع الذي آلت اليه فرنسا بالجزائر ليترأس الجمهورية الفرنسية الخامسة, حيثكان ينظر لديغول على أنه الأب الروحي لها.

---

[1]– ملحق رقم (1)، ص53.

[2]– عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهد (1830–1962)، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية،(د.ب)، 2010، ص128.

[3]– حنان نصرات وسهام الشابي، سياسة الجنرال ديجول في مواجهة الثورة الجزائرية 1958–1962(مشروع قسنطينة–مخطط شال وموريس)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، المركز الجامعي بالوادي،2010،ص7.

وكذلك مخلصها من أيدي النازية وملهب قلوب الفرنسيين,ومن أشهر شعاراته التي كان يطلقها "يا أيها الفرنسيون لقد خسرنا المعركة ولم نخسر الحرب وسوف نناضل حتى نحرر بلدنا الحبيب من نير الاحتلال الجاثم".

له العديد من المؤلفات:خيط السيف[1] الذي ساعده في صياغة كتابته والده,نشر في عام 1932,وقد تضمن الكتاب ما ورد في المحاضرات التي ألقاها في مدرسة الحرب العليا,نحو جيش محترف سنة 1934[2] الذي يعترف فيه بفائدة التحصينات مع التأكيد على أنه لا يمكن لفرنسا أن تعتمد عليها وحدها[3],فرنسا وجيشها،الشقاق في صفوف العدو الذي تكلم عن ميول واتجاه الجيش الألماني، كذلك عرف ديجول من خلال مذكراته التي كتبها بنفسه وترجمت إلى العديد من اللغات الحية في العالم والتي تكونت من ثلاث كتب أولها:نداء الشرف،والثاني الوحدة، والكتاب الثالثسماه الخلاص بالإضافة إلى مذكرات الأمل والتجديد.[4]

ثانيا:ديغول في المشرق العربي.

كان الاتصال الأول لديغول بالمشرق العربي في نوفمبر عام 1929 حين تم نقله إلى هناك كقائد لفرق المشرق[5]،المكتب الثاني والثالث لأركان الحرب[6]،المكتب الثاني الاستخبارات العسكريةوالمكتب الثالث العمليات،ويقال أنه وصل إلى هناك ثريا بالمعلومات التي اكتسبها في سنوات تدريبه التي صقلها فيما بعد بقراءاته، وكان من الكتاب المفضلين له الكاتبين شاتو بريان(رحلة من باريس إلى القدس)،وبريس(بحث في بلاد المشرق وحديقة علي العاصي)،والمشرق العربي يحتل مكانة خاصة عند شارل ديغول، وخلال الفترة التي قضاها

---

[1]– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الكتاب الحديثة، (د.ب)، 2010، ص23.

[2] –gaulle Charles (de)،le fil de l'epée; edberget– le vraut; paris، 1936، p 39.

[3]– جميلة بن إبراهيم، إستراتيجية ديجول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958–1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر التاريخ المعاصر، بسكرة، 2013، ص47.

[4]– أمال عمروي،المشاريع السياسية والإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء على الثورة الجزائرية(1958–1961)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،المسيلة،2014،ص12.

[5]– جان بول بلاد،"القائد ديغول في المشرق العربي(1929–1931)،التجارب الأولى –المراجع الأولى–من المشرق إلى الجزائر"،مجلة الأمل،ع166،جامعة سوربون،باريس،(د.ت)،ص2.

[6]– عبد القادر خليفي، قراءة في كتاب سياسة ديغول من خلال مذكراته، (د.ط)، (د.ب)، (د.ت)، ص3.

ديغول في المشرق العربي استطاع أن يكون رؤية شاملة عن المشرق العربي أبعد من نطاق الانتداب آنذاك والتي سيطبقها فيما بعد في سياسته اتجاه دول المشرق العربي.

بحيث توجه نظره إلى المسائل الكبرى التي كانت تعيشها المنطقة، كالحركات القومية العربية وسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط والمصالح الإستراتيجية والاقتصادية حول مخطط أنابيب وحقول النفط، واهتم كذلك بالمسألة الكردية والمتعلقة بالتمرد الذي اندلع في شمالي العراق، كما أعاد نظره في الترتيبات الفرنسية البريطانية حول نفط الموصل،وخلال تلك الفترة راسل صديقه ماير معبرا عن انطباعاته عن الناس في المشرق فكتب له قائلا:"انطباعي هو أننا لم نقتحم بعيدا ولا يزال الناس غرباء عنا بشكل متبادل كما كان الوضع سابقا".

والملاحظ هنا أن تفكير ديغول يشمل على إثباتين متناقضين في الظاهر، فمن جهة يصدمه جمود الشعوب إذ رأى أن المشرق ملتقى كل الأحداث، الأديان،الجيوش، الإمبراطوريات و السلع، لكن في المقابل دون أي حراك،كما كان يدرك أن هذه الدول لن تصل إلى السيادة إلا بنهاية الانتداب المفروض عليها لكن بالتوافق مع شروطه وأنه ما من دولة من دون تضحيات,لتكون الزيارة الثانية له لبيروت في 1942 و هنا كان مختلفا عن الضابط الذي غادرها قبل 11 عاما بل كان قائد فرنسا الحرة الذي يقود معركة المقاومة الفرنسية، والمشرق العربي كان أول بلاد عربية في الإمبراطورية انتقلت تحت سيادة فرنسا الحرة.

وكان التدخل الذي اتخذه ديغول و تشرشل أنذاك تخوفا من إنشاء قاعدة للسلاح الجوي الألماني في المشرق مما يهدد مصالح الحلفاء و كان ذلك على إثر الانقلاب الذي قام به رشيد عالي الكيلاني والذي كان من الممكن أن يفرض سلطة مقربة من دول المحور في العراق، فبالنسبة لتشرشل كان المشرق جزء من المعركة من أجل التحكم في منطقة الحر الأبيض المتوسط، أما بالنسبة لديغول كان الأمر متعلق بزيادة الأراضي التابعة لفرنسا الحرة بتعزيز سلطاتها في المعركة التي تخوضها ضد فيشي ونفوذها في العلاقات الصعبة في الغالب مع البريطانيين، فكانت كل من سوريا ولبنان بالنسبة له تشكلان نقطة الدعم الفرنسي في الشرق الأدنى والأوسط فهو كان متمسكا بهما لو لا الظروف والضغوطات التي واجهته[1]،لكن فيما بعد سيتخذ سياسة جديدة في تعامله مع الدول العربية ككل.

[1]– جان بول بلاد، المرجع السابق،ص3–4.

ثالثا – ديغول و الجمهورية الخامسة1958.

بعدما تخلى ديغول عن الحكم عقب خسارة سوريا و لبنان سنة 1946 يعود ليظهر من جديد عقب الشلل الذي أصاب الجمهورية الرابعة وبسبب انطلاق الثورة الجزائرية في 1954 التي أخذت في الانتشار والتوسع مما أدى إلى تعسير الأمور في الجزائر حينها اكتفت فرنسا بتزويد المعركة بالإمداد (الجنود والسلاح)في جميع المناطق الحدودية والداخلية مما زاد في تكاليف الحرب المالية لأن الوضع يستوجب تعبئة 500 ألف جندي لتزيد بذلك التكلفة الدولية لأن العالم أصبح ينظر بعين الاستنكار لهذه المأساة التي لا مخرج لها,وحسب الجنرال ديغول كان الوضع في فرنسا كالتالي:

1- اختلال مالي يتطلب إجراءات عاجلة.

2- استفادة الخارج من التبعية التي أصبحت عليها فرنسا أن أصبح الاستعمار و حالة الجزائر مشروعا عقيما.

3- شعور عام بأن النظام القائم أمسى عاجزا عن حل هذه المشكلة العويصة ومن ثمة أصبحت مسألة الإنقاذ واردة بجد. [1]

وإثر هذه الأوضاع بدأت الأنظار تتجه صوب ديغول المنقذ والذي كان يومئذ في 67 من العمر معتزلا في بيته لا يزوره إلا أهله أو بعض سكان القرية كما كانت تنقلاته إلى باريس قليله جدا,ولزيادة سوء الأوضاع في الجزائر وتخوف المسؤولين من وقوع أزمة خطيرة كرد يائس من الجيش اعتقد الجنرال صالان أن أنسب الحلول الممكنة تكمن في قيام سلطة وطنية خارج نظم الجمهورية الرابعة بل و أقوى منها و مثل هذه السلطة لا يمكن أن تكون غير سلطة الجنرال ديغول ,فهو الوحيد القادر على تولي مصير فرنسا من جديد و بفضل مكانته السياسية و التاريخية ,ومن سخرية القدر أن نظام الأحزاب الهش الذي دفعه يوما في المكوث في بيته في قرية كولومبي هو نفسه الذي أتاح له فرصة تاريخية للعودة من البوابة الرئيسية للحكم ,حينما قام صالان بتوجيه نداء لديغول في 5من شهر ماي 1958 من شرفة مقر الحكومة ليرد عليه ديغول في تصريح يتضمن النقاط التالية :

[1] محمد عباس،دوغول و الجزائر(نداء الحق)،ج4،(د،ط)،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر ،2003،ص229-235.

- نأسف لتدهور حال الدولة باعتباره مصدر المأساة.
- تحميل نظام الأحزاب مسؤولية السير بالبلاد نحو الكارثة.

وبتصريحه هذا كان الجنرال ديغول قد وضع لنفسه عدة أهداف لإرساء دعائم لعودته تمثلت فيما يلي:

- العمل في ظل الظروف الجديدة لتوفير شروط حل مشكلة الاستعمار.
- الشروع في تحويل فرنسا اقتصاديا و اجتماعيا بما يتلاءم مع عصر العلم و التكنولوجيا .
- إرساء دعائم لاستقلال فرنسا سياسيا و دفاعيا .
- استعادة مكانة فرنسا و إشعاعها عبر العالم و لا سيما بلدان العالم الثالث.[1]

[1] محمد عباس، المرجع نفسه، ص229-235.

الفصل الأول

النفوذ الفرنسي في المشرق العربي

أولا: بداية النفوذ الفرنسي في المشرق العربي

ثانيا: النفوذ الفرنسي في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الثانية (1940-1945)

أولا: بداية النفوذ الفرنسي في المشرق العربي:

لقد سيطر العثمانيون على بلدان الوطن العربي في المشرق والمغرب العربيين ومع مرور الوقت بدأت هذه الدولة المترامية الأطراف تعرف الضعف والتفكك[1] ومع هذا الضعف سعت الدول الأوروبية لسيطرة عليها ولاسيما بريطانيا وفرنسا[2] مع قيام الثورة العربية 1916 ضد الأتراك بتحريض من بريطانيا التي تعهدت للعرب بتقديم المساعدة لهم والاعتراف بالدولة العربية في حالة ما إذا قاموا بالثورة[3].

وبوصول الثورة إلى دمشق 1918 حيث دخلت القوات العربية ترافقها قوات بريطانية قام الأمير فيصل بإعلان حكومة دستورية عربية إلا أن الجنرال البريطاني اللنبي أعلن عدم قبوله قيام حكومة عربية بدمشق وأنه هو المسؤول عن المنطقة مع سماحه للفرنسيين بإدارة المنطقة[4] هنا طرد الفرنسيون بدورهم الحاكم الذي عينه الأمير فيصل في بيروت وأمروا بنزع الأعلام العربية منها[5].

وإن تساءلنا هنا لماذا فرنسا؟تكون الإجابة في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تقوم بتحريض الشريف حسين للقيام بالثورة ضد الأتراك كانت تجري محادثات مع فرنسا لتقسيم المنطقة العربية بعد خروج العثمانيون منها، فبريطانيا كانت تسعى للتوفيق بين الجهتين فرنسا من جهة و الشريف من جهة أخرى وهذا كله من أجل الحفاظ على مصالحها في المشرق العربي بعد انتهاء الحرب في إطار ما عرف باتفاقية سايكس بيكو[6].

1-التفاهم البريطاني الفرنسي(اتفاقية سايكس بيكو1916):

تعد هذه الاتفاقية أخطر اتفاقية في تاريخ البلاد العربية لأنها عملت على تقسيم الأمة العربية الموحدة بوطنها وروابطها التاريخية والحضارية واللغوية والدينية إلى مجموعة من

---

[1]- عبد العزيز لعميد، الشيخ الطاهر الجزائري ودوره الإصلاحي في المشرق العربي (بلاد الشام نموذجا 1268 1338هـ/ 1852 1920م)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001م، ص18.

[2]- نمير طه ياسين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م، ص168.

[3]- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات، (د.م)، 1986م، ص95.

[4]- مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث، ط1، دار السلامة، عمان، الأردن، 2004م، ص52.

[5] -G.goutherot. la France en syrie et cilicie ; seine; 1920, p 52.

[6]- قلاديميرلوتسكي، الحرب التحررية في سوريا 1925 1927، ط1، نقله إلى العربية محمد دياب، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1987م، ص75.

الكيانات الصغيرة متجاهلة تاريخها ومستقبلها،ففي1915 قامت بريطانيا بتأليف لجنة وزارية برئاسة السير موريس دوبنسون سفير الخارجية البريطانية لدراسة المصالح البريطانية في الجزء الآسيوي من الدولة العثمانية لتقدم اللجنة تقريرها والذي جاء فيه ضرورة الاهتمام بالمناطق التي لهم فيها مصلحة أكثر من الاهتمام بالتقسيم ورسخت الحدود الشمالية للمنطقة البريطانية المقترحة ابتداء من عكا إلى جنوب دمشق ودير الزوروزاخوورواوندوز وقدمت اللجنة توصيتها بضرورة السيطرة على هذه المناطق كما اعتمدتها في محادثاتها مع فرنسا[1]،وخلال المحادثات انتدبت فرنسا قنصلها العام في بيروت والمندوب لمتابعة شؤون الشرق الأدنى جورج بيكو الذي التقى بالسير مارك سايكس المندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق[2].

ودارت المحادثات مع اللجنة المشكلة برئاسة آرثر نيكوين الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية لتنتهي المفاوضات بتقسيم المناطق كالتالي:يكون لبريطانيا الشريط الذي يمتد من أقصى جنوب سوريا،العراق ويشمل ولايتي بغداد والبصرة وكل المنطقة الواقعة بين الخليج العربي[3]،ويكون لفرنسا الجزء الأكبر من سوريا وجانب كبير من جانب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق وهذه المنطقة تشمل الساحل السوري بما في ذلك لبنان ثم أظنه ومرسين وأقاليم كيليكياواسكندرونة[4].

أما الموقف البريطاني من الجانب الروسي،وإذ لم يكن لروسيا مطامح في البلاد العربية ولقاء انضمامها للاتفاقية وعدها الحلفاء بالولايات الأرمينية في الدولة العثمانية وشمال العراق وأكدوا حقها في اسطنبول،وبعد كل المساومات بين الدول الثلاث تم اعتراف كل دولة بالمناطق التي تخضع للدولتين الأخريين.[5]

وقد أكد الفرنسيون منذ هذا الاتفاق على أن هناك وصاية أو حماية على سوريا ولبنان ويظهر هذا جليا في الخطاب الذي ألقاه جورج بيكو على جمع من السوريين واللبنانيين في فندق شيرد بالقاهرة في 25أفريل1917 قائلا "...ان جميع دول الحلفاء قد

---

[1]– نمير طه ياسين،المرجع السابق،ص169.

[2]– سليمان موسى،الحركة العربية1908–1924،دار النهار،بيروت،1977،ص345.

[3]– نمير طه ياسين،المرجع السابق،ص170.

[4]– رأفت غنيمي الشيخ،التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412–1992،دارالثقافة للنشر والتوزيع،القاهرة،ص107.

[5]– نمير طه ياسين،المرجع السابق، ص170–171.

انتخبوا فرنسا وصية على لبنان..." مشيرا إلى قيام حماية فرنسية في سوريا[1]،وعلى الرغم من أن سوريا ولبنان لم يكونا قبل الحرب العالمية الأولى خاضعين للاستعمار الفرنسي إلا أن ذلك لم يمنع الاحتكارات الفرنسية من إخضاع اقتصاد البلاد لسيطرتها،فغياب السيطرة المباشرة لم يعق مخططاتها[2].

ثم قامت فرنسا بتعيين حكام فرنسيين في المدن ورفعت العلم الفرنسي واحتلت اللاذقية وأنطاكية واسكندرونة وأضنة ومرسين وسائر مدن كيليكيا في أقل من شهرين[3]، و أدى ذلك الى قيام حركة تمرد في الجيش العربي مما جعل الأمير فيصل يطلب من الجنرال اللنبي توضيح الأمر، فأصدر البيان البريطاني الفرنسي 1918 الذي أكد للعرب أن هدف فرنسا وبريطانيا هو تحرير الشعوب العربية من مظالم الترك هذا الشيء الذي أسكت الشعب الذي كان يطمح للتخلص من سيادة الدولة العثمانية وإقامة حكومات وإدارات خاصة بالعرب[4]، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الأتراك وطردهم من البلاد العربية اطمأن العرب وباتوا ينتظرون تحقيق وعود الحلفاء.

وعند انعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919 ذهب الأمير فيصل لحضور المؤتمر بصفته رئيسا للوفد الخارجي وممثلا لوالده الشريف حسين لكن فرنسا لم تعترف به بحجة أن الحلفاء لم يعترفوا بعد بالحجاز كدولة مستقلة واعتراضها كذلك على تسليمه رئاسة جزء من الشام،كما لم تسمح له بحضور المؤتمر إلا بوساطة بريطانية و بمشاركته في المؤتمر ألقى خطابا تحدث فيه عن حقوق العرب في الحرية والاستقلال منددا باتفاقية سايس بيكو, حيث طالب بإرسال لجنة إلى الشام من أجل إجراء استفتاء الشعب في تقرير مصيره وفي المقابل قرر المؤتمر فصل البلاد العربية في آسيا عن تركيا واختيار إحدى الدول الحليفة لتتولى الوصاية أو الانتداب عليها إلى أن يصبح أهلها قادرين على الإدارة, وبموجب ذلك جرى تثبيت نظام الانتداب في المادة 22 من صك عصبة الأمم[5].

---

[1]– رأفت غنيمي الشيخ،المرجع السابق،ص107.

[2]–Poulroederer, la syrie et la France, paris 1917, pp 54-57.

[3]– مفيد الزيدي, المرجع السابق, ص107.

[4]– إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر, تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر, ج1, دار العبيكان, الرياض, 2010, ص121.

[5]– مفيد الزيدي, المرجع السابق, ص53.

تمت الموافقة على إرسال لجنة دولية إلى الشام لاستفتاء الشعب بمعارضة من بريطانيا وفرنسا واختصار اللجنة على الأمريكان فقط وعرفت اللجنة باسم لجنة كنغ راين لتقوم هذه اللجنة بزيارة الشام في 1919 قضت فيها ستة أسابيع, ومنعتها بريطانيا من الذهاب إلى العراق وقامت بتحقيق واسع في تلك المدة وتلقت ما يزيد عن 1800 عريضة وقدم لها المؤتمر السوري المنعقد في جوان 1919 القرارات التي أصدرها, وبعد ذلك تم إجراء الاستفتاء ورفعت اللجنة تقريرها إلى الرئيس الأمريكي ويلسن.

لقد كان التقرير موضوعيا إلى حد كبير وجاءت معظم بنوده في مصلحة السكان مرحليا وأبرزها: تكوين اتحاد يضم لبنان، سوريا، فلسطين وشرق الأردن تتولى زعامته إحدى هذه الدول، وأن تكون الوصاية لدولة التي يريدها السكان إما أمريكا أو بريطانيا كما أشارت اللجنة إلى أطماع الصهيونية في فلسطين ومع ذلك تم إهمال هذا التقرير ولم يتم العمل به[1]، لأنه كان يشير إلى مطامح العرب في الوحدة والاستقلال، ليتم عقد المؤتمر السوري من جديد في 8 مارس 1920 الذي اتخذ عدة قرارات كان أهمها:

- استقلال سوريا والعراق بحدودهما الطبيعية.
- التنديد باتفاقية سايس بيكو.
- رفض الوصاية والانتداب[2].

لكن هذه القرارات لم يكن لها صدى عند الدول الاستعمارية التي قررت فرض الانتداب الفرنسي على كل من سوريا ولبنان والانتداب الإنجليزي على فلسطين والعراق وفقا لمقررات مؤتمر سان ريمو المنعقد في 25 أفريل 1920[3].

2-مؤتمرسان ريمو وتأكيد الانتداب الفرنسي في المشرقالعربي.

عقد هذا المؤتمر من أجل إيجاد حل للمشكلة العربية حيث قام رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بدعوة الأمير فيصل لزيارة لندن لإقناعه بالاحتلال الفرنسي للبنان وسحب القوات البريطانية منها والتفاوض مع كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي.

اجتمع الحلفاء في مدينة سان ريمو الإيطالية في الفترة الممتدة من 18-26 أفريل 1920 حيث حضر المؤتمر ممثلون عن بريطانيا، فرنسا، إيطاليا واليابان وكان من بين

---

[1]- إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر, الرجع السابق, ص 122-123.

[2]- رأفت غنيمي الشيخ, المرجع السابق, ص 108.

[3]- رأفت غنيمي الشيخ, المرجع نفسه, ص109.

أهداف هذا المؤتمر إعلان قرار الانتداب[1] (وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي).

وبذلك شرع الجنرال غورو باتخاذ الإجراءات لاحتلال سوريا عسكريا فوجهت فرنسا قواتها من كليكيا إلى سوريا, وفي المقابل قام الأمير فيصل بإبلاغ بريطانيا عن رفضه لهذه المقررات فقامت السلطات الفرنسية بتوجيه إنذار تضمن العديد من المطالب كان أهمها[2]:

-قبول الانتداب على سوريا دون شرط .

-تداول العملة الفرنسية.

-محاكمة السوريين الذين واجهوا القوات الفرنسية.

-إلغاء التجنيد وتخفيض الجيش.

ففي البداية قبل الأمير فيصل بهذه الشروط ثم فضل المقاومة إلى جانب الشعب السوري وبعد رحيله سيطرت القوات الفرنسية على البلاد ودخل غورو دمشق في 25 جويلية 1920[3], وفي 1921 أصدر قرارا نص على إيجاد دولة لبنان الكبير الذي يتألف من متصرفية جبل لبنان ولواء بيروت وعين عليه حاكما فرنسيا بحيث لم يبق بينه وبين دمشق سوى مصلحة الجمارك[4]. ليعمل بعدها على تقسيم سوريا وفرض الحكم العسكري عليها وشكل جيشا من المتطوعين سماه جيش الشرق وفرض الرقابة على الصحف والزعماء وعطل الصناعة الوطنية لتبقى الأسواق خاضعة للبضائع الفرنسية وشجع الانقسامات وأخضع البلاد للحكام العرقية[5]. وبهذا تكون كل من سوريا ولبنان قد أصبحتا رسمينا تحت الانتداب الفرنسي وفقا لمقررات سان ريمو[6].

---

[1]- نمير طه ياسين, المرجع السابق, ص175.

[2] - مفيد الزيدي, المرجع السابق, ص57.

[3] -Renéferiet, la pplicationdunmondat, la France puissoncemondater en syrie et au liban, ed ; réueil, beyrouth .1926; pp 138-139.

[4]- إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر, المرجع السابق, ص148.

[5] -Pierre fournie, l'administration francaise au levant 1919-1930, tesh de l'ecole des chartes, 1986, p301.

[6]- قلاديميرلوتسكي, المرجع السابق, ص 91.

3- رد فعل الشعب السوري ضد الاحتلال:

لقد ارتبط الكفاح في كل من سوريا ولبنان ضد الاستعمار ببعضه البعض ذلك أن البلدين يشكلان إقليما عربيا واحدا منذ القدم وهو بلاد الشام[1] ومن هنا شهدت البلاد العديد من الثورات ضد العدو المشترك كان أبرزها: ثورة ثلكخ بين عامي 1919-1920 قام بها أهل ثلكخ، ثورة الشوان 1919، ثورة العرقوب 1919، ثورة الحولة 1920، ثورة الحوران 1920 بدأت عندما رفض أبناء حوران الانتداب الفرنسي، ثورة الشيخ صالح العلي 1919-1921، ثورة إبراهيم هنانو1919-1921 حيث كانت البلاد تغلي بالثورات وكل هذه الأوضاع مهدت[2] لاندلاع الثورة السورية الكبرى 1925-1927 التي قادها سلطان الأطرش وعبد الرحمان الشهندر لتشمل جميع المناطق السورية مما دفع فرنسا الى تغيير سياستها واستدعاء الجنرال ساراي وأرسلت دي جوفنيل كمندوب سامي جديد هذا الأخير الذي دعا الى إجراء انتخابات فازت بها الكتلة الوطنية برئاسة هاشم الأتاسي وسعد الله الجابري، ليتم وضع دستور عام1928 والذي لم ينل موافقة فرنسا لأنه نص على وحدة سوريا[3]، ولكن نتيجة للمقاومة العنيفة أجبرت فرنسا على تغيير سياستها ولتنظيم علاقتها مع سوريا عقدت معها معاهدة عرفت بمعاهدة 09 من ايلول 1936 التي عقدت بين دي مارتيل المندوب السامي الفرنسي وهاشم الأتاسي وتضمنت موافقة فرنسا على استقبال وفد سوري رسمي مفاوض ،إلا أن هذه المعاهدة لم تضمن الاستقلال التام لسوريا بسبب لامتيازات التي وضعتها فرنسا وعلى الرغم منها إلا أن فرنسا لم توقع عليها[4] ووضعت العراقيل أمامها وحركت الطائفية في الجزيرة وجبل العرب لإظهار أن السوريين غير قادرين على حكم أنفسهم[5]. لكن الشعب السوري واللبناني كان دائما رافضا للاستعمار ويظهر ذلك جليا في كفاحه المستمر طيلة ربع قرن في حماه وغوطة دمشق وجبل الزاوية وجبل العلويين تأكيدا لحبه للحرية ورفض العبودية[6].

---

[1]- رأفت غنيمي الشيخ, المرجع السابق, ص109.

[2]- مفيد الزيدي, المرجع السابق, ص57-58 .

[3]-Laurneshenri, le royauneunposible, la frqnce et le genése du monde arab; ed , armondcoline; paris 1990; pp 77-89.

[4]- نمير طه ياسين, المرجع السابق, ص191-192 .

[5]- مفيد الزيدي, المرجع السابق, ص63 .

[6]- نذير الجزماني، الموسوعة الجغرافية السياسية، دار العرب، دمشق، سوريا، 2011، ص 410.

ثانيا: النفوذ الفرنسي في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الثانية (1940-1945)

خلال الحرب العالمية الثانية كان المشرق العربي بؤرة توتر وذلك لتسارع الأحداث في ظروف تميزت بانتقال الحرب بين الحلفاء والمحور إلى هذه المنطقة.

1-استيلاء حكومة فيشي على مناطق النفوذ:

مع بداية الحرب العالمية الثانية 1939 كانت فرنسا تتوقع الهجوم عليها وفعلا كان هذا التوقع في محله ففي صيف 1940 هاجم الألمان هولندا, بلجيكا ولكسمبورغ وسيطروا عليها وصولا إلى فرنسا التي كان الوضع بها يتدهور رغم كل المحاولات من طرف القادة والجنرالات، والذي كان ديجول من بينهم ينادي إلي تكريس كل ما تملك فرنسا لمواجهة ألمانيا إلا أن أفكاره لم تلقى صدى مما ساعد الألمان على احتلال فرنسا وإسقاط حكومتها لتغادر هذه الأخيرة التي كان يرأسها بول رينو إلى مدينة تور أما ديجول ذهب إلى لندن ليتزعم حركة فرنسا الحرة،ومع دخول الألمان إلى فرنسا واستقالة بول رينو،ألف الجنرال بيتان حكومة فرنسية جديدة واتخذت فيشي مقرا لها أي الأجزاء التي لم تحتلها ألمانيا[1]، ويظهر ولاء بيتان لألمانيا في قول الجنرال فوجير (...إن التعاون مع ألمانيا رغب به الماريشال بيتان ...أن حركة ديجول تدعو للأسف وليس لها أهمية،وأن العدو الحقيقي لفرنسا هو بريطانيا العظمى لا ألمانيا التي ترغب عن إخلاص في التعاون مع فرنسا...).

وفي خضم هذه الأحداث كان لسوريا ولبنان النصيب الأوفر من معاناة هاته الحرب لأنهما كانتا تحت سيطرة إحدى الدول المتحاربة وهي فرنسا[2]، وباستلام حكومة فيشي التابعة لألمانيا لزمام الأمور في فرنسا بعد توقيع الهدنة 1941[3]، أصبحت كل من سوريا ولبنان تابعة لها لتقوم بإرسال مفوضا جديدا وهو الجنرال دانتز الذي أعلن أن حكومته تراجعت عن معاهدة 1936 معيدا بذلك سياسة الانتداب الفرنسي في المشرق العربي[4].

بعدما أعلن دانتز تراجع بلاده عن المعاهدة قام بتعيين وزارة جديدة برئاسة خالد العظم منهيا بذلك وزارة الخطيب، ونتيجة لتخوف رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل

---

[1]- عبد الحميد بطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1851-1970، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص 358-364.

[2]- عطا الله الزاقوت، أضواء على الثورة السورية الكبرى 1925-1927، ط1، دار علاء الدين، دمشق، 2000، ص150.

[3]- رياض الصمد، المرجع السابق، ص99.

[4]- نائلة غانم، اتفاقية سايكس بيكو ومنعكساتها، ط1، دمشق، 2007، ص167.

من امتداد النفوذ الألماني إلى المشرق واستخدام دول المحور لدول المتوسط في عمليات بحرية أمر بوضع سوريا ولبنان تحت المراقبة البريطانية, فإذا تسللت إليها القوات المحورية سيتراجع النفوذ البريطاني لصالح الألمان[1].

2- التحالف الفرنسي البريطاني لاسترجاع سوريا ولبنان.

بعد استيلاء حكومة فيشي على سوريا ولبنان راح ديجول يخطط لاسترجاعها، وبما أن قواته لا تستطيع وحدها وبما أنه كذلك لا يستطيع التحرك دون القوات البريطانية، ألح على بريطانيا من أجل تجهيز حملة مشتركة، إلا أن إلحاحه لم يلقى آذانا مصغية في البداية لكن فيما بعد وبعد تهديد مصالح بريطانيا وعلى اثر التطورات الحاصلة في المتوسط فقد احتلت دول المحور البلقان، كريت وتقدمت من ليبيا إلى مصر مهددة الوجود البريطاني في مصر (لأن قناة السويس كانت الممر الحيوي للبريطانيين) وهو بذلك يصبح كامل المشرق العربي مهدد عبر المتوسط وتركيا، كذلك من الأسباب الهامة التي دفعت ببريطانيا بشن الحرب قيام ثورة رشيد الكيلاني في العراق بدعم من الألمان واستعمالهم لمطار النيرب بسوريا ومطار رياق بلبنان[2]، أي أن بريطانيا وافقت على التحالف مع فرنسا بسبب تهديد مصالحها.

وفي 1941 شنت كل من بريطانيا وفرنسا الحملة على الفيشيين في سوريا ولبنان ولكسب آراء الشعب قام الجنرال كاترو الناطق باسم ديجول[3] بإصدار بيان ألقاه الحلفاء من الطائرات البريطانية الذي تضمن اعتراف فرنسا باستقلال سوريا ولبنان بموجب معاهدة توقع بين كاترو وممثلي الشعب، ليأتي زحف الحلفاء على ثلاث محاور أساسية محور الساحل، محور المرجعيون، محور درعا، ونتيجة للمعارك العنيفة التي دارت بين الحلفاء والفيشيين قتل العديد من السوريين واللبنانيين وتهدمت الكثير من البيوت والشوارع[4]، وعلى إثر هذا

[1]- مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص64.

[2]- أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1976، ص598.

[3]- حسن أمين البعيني، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920-1943، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1993، ص312-313.

[4]- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين، ط2، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2004، ص542.

يقول أحد زائري دمشق في تلك الفترة يصف وحشية الاستعمار (...لقد كانوا وحوشا أخروا البلاد لفترة طويلة وهم بذلك لا يمثلون دعاة الثورة الفرنسية والحرية والمساواة ...)[1].

وبعد كل تلك المعارك تمكن الحلفاء من طرد الفيشيين منها واستسلام الجنرال دانتز المندوب السامي لحكومة فيشي في 14 تموز 1941[2]، و بذلك أصبح الحكم مزدوج بين بريطانيا وفرنسا صحبه العديد من التناقضات بين الأهالي والأجانب والفرنسيين والبريطانيين وبين الأحزاب السياسية الوطنية أهمها حزب الشعب والكتلة الوطنية[3].

3- دور بريطانيا في استقلال سوريا ولبنان:

بعد نجاح الحلفاء في إخراج الفيشيين من سوريا ولبنان بدعم الشعب الذي كان يطمح للاستقلال وبعد البيان الذي ألقاه الجنرال كاترو والذي تضمن إنهاء الانتداب وضمان الحرية والسيادة لأهالي سوريا ولبنان ،كما أشار إلى عقد معاهدة تكفل الاستقلال والسيادة وأن فرنسا لن تسمح للعدو بأن يتسلم ما لفرنسا من مصالح قديمة في الشرق ،وفي الوقت نفسه أذاع سير مايلزلاميسون سفير بريطانيا في القاهرة بيانا أعلن فيه أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فوضته أن يعلن تأييد ضمان الاستقلال الذي أصدره الجنرال كاترو إضافة إلى ما ستجنيه البلاد إذا انضمت للحلفاء من فوائد تجارية ،لكن فرنسا الحرة لم تكن راضية بذلك[4].

ومنه قام الجنرال ديجول بمراسلة ونستون تشرشل رئيس الحكومة البريطانية يقول: (...أسفت منذ إقامتي في دولتي الشرق الموضوعتين تحت الانتداب لما لمسته من التدخلات الدائمة من قبل ممثلي حكومتكم بما لا يتفق مع تجرد بريطانيا ولا مع موقف فرنسا الخاص ولا مع نظام الانتداب...) ليرد عليه تشرشل في ما معناه أن ما يجري في سوريا ولبنان يؤثر على مصالح بريطانيا تأثيرا مباشرا, وأن بريطانيا تهتم بالتصريح الذي أذاعه الجنرال كاترو وأنها تسهر على تطبيقه، ليعلق ديجول على ذلك قائلا (...وكانت النخبة في سوريا ولبنان عاقدة العزم على إقامة نظام استقلالي وهذا ما التزمت به فرنسا منذ البدء لكن

[1]– حسن أمين البعيني،المرجع السابق،ص ص 314-316.

[2]– مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص64.

[3]– علي الحسن الندوي أبو الحسن، مذكرات سائح في الشرق العربي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1978، ص231.

[4]– عطا الله الزاقوت، المرجع السابق، ص151.

لم يكن في نيتنا أن نلغي سلطتنا، لأن ذلك يعني أننا رضينا أن يحل الإنجليز محلنا وهم ينادون بالضرورات الإستراتيجية لذلك قررت عدم التخلي عن حق فرنسا في سوريا ولبنان)[1].

فديجول كان يريد التمسك بالدولتين على أمل الحصول على امتيازات أو بالأحرى ضمانات اقتصادية وثقافية وإستراتيجية[2]، وفي سنة 1943 أجريت انتخابات رئاسية أدت إلى انتخاب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية في سوريا وبشارة الخوري في لبنان ورفضت فرنسا الحرة الاعتراف بتلك الإجراءات واعتقلت بشار الخوري[3] ورياض الصلح وعددا كبيرا من الوزراء، ليقوم الوزير البريطاني (ريتشارد كيسي) بالانتقال من القاهرة إلى بيروت موجها إنذار للجنرال كاترو بإطلاق المعتقلين السياسيين الأمر الذي أخضع الجنرال كاترو ليرضخ للأمر[4], لتقوم الحكومة الفرنسية بتعيين مفوض سامي جديد وهو الجنرال بينيه، الذي قدم مذكرة للحكومة السورية يطالبها بالاعتراف بمصالح فرنسا الجوهرية وهي ثقافية، اقتصادية وإستراتيجية وإنشاء قواعد بحرية وبرية لكن الحكومة رفضت وقامت الإضرابات والاحتجاجات في المدن، وبدأت الثورة التي قام الفرنسيون خلالها بإطلاق النار على الناس في دمشق عام 1945 وتمت مهاجمة المجلس النيابي، وقصفت المدينة بالمدفعية وتم إنزال العلم السوري لتصل الثورة لجميع المدن الأخرى، دير الزور، حماة وحوران[5]، لتقوم كل من سوريا ولبنان في 30 ماي 1945 بالاحتجاج لدى الدول الكبرى ضد أعمال القمع الفرنسي، ليقوم بعدها تشرشل باستدعاء سفير فرنسا ليعلمه أن بريطانيا ستجد نفسها مضطرة للتدخل إذا لم تعلن حكومة ديجول وقف إطلاق النار وهذا لضمان أمن المواصلات في المشرق العربي، بعدها رضخ ديجول لمطلب وقف إطلاق النار في سوريا ولبنان في 31 ماي والاعتراف باستقلال الدولتين، ليتم جلاء القوات الفرنسية في 17 أفريل 1946 وهو العيد الوطني السوري[6] وعلى الرغم من ذلك إلا إن فرنسا قد حصلت على صفة الدولة العظمى المسؤولة عن الأمن

---

[1]– عطا الله الزاقوت، المرجع السابق، ص153.

[2]– رياض الصمد،المرجع السابق، ص99.

[3]– محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص542.

[4]– ميلود بلعالية، سياسة الجنرال ديغول تجاه بلدان المشرق العربي: مصر، سوريا والعراق نموذجا (1962–1969)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2011، ص56.

[5]– مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص64.

[6]– ميلود بلعالية، المرجع السابق، ص57–58.

والسلام في العالم والدليل على ذلك ميثاق الأمم الصدر في 26 جوان1945[1]، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى فقدت فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان وتهددت مصالحها في سائر المستعمرات[2]، فما العمل للحفاظ على مصالحها ؟.

[1]– إسماعيل نوري الربيعي، تاريخ أوروبا السياسي المعاصر، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص146.

[2]– عبد الساتر لبيب،أحداث القرن العشرين منذ القرن التاسع عشر، ط6، دار المشرق، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص206.

الفصل الثاني

إعادة بناء العلاقات الفرنسية–العربية بعد سنة 1962

أولا: العلاقات الفرنسية العربية .

ثانيا: تقرير جانيني وملحق نائبه شوفال.

ثالثا: المواقف التضامنية لديغول مع العرب:

رابعا: تدهور العلاقات الفرنسية–الإسرائيلية:

أولا: العلاقات الفرنسية العربية.

1- صعوبات اعادة بناء العلاقات الفرنسية العربية.

باستمرار فرنسا المستعمرة في الجزائر كان ذلك أكبر عائق أمام إعادة بناء العلاقات الفرنسية- العربية على اعتبار أن الدول العربية مساندة للجزائر والثورة الجزائرية وخاصة سوريا والعراق الدولتان اللتان قدمتا الكثير من الدعم للجزائر ففي العراق كانت القطيعة بين ديغول وعبد الكريم قاسم الذي كان دائم التأكيد على استعداد الحكومة العراقية لدعم ومساندة الثورة الجزائرية فقد اعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فور إعلان تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 كما تعهد بمقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا حتى تتوقف عن عدوانها على الشعب الجزائري[1] لذلك طلب ديغول من رعاياه عام 1959 بمغادرة العراق[2] كما أعلن عبد الكريم قاسم في 22 مارس 1959 أمام الأكاديمية الفرنسية ببغداد أن العراق خصص مليوني جنيه للثورة الجزائرية ضمن الميزانية السنوية للعراق[3], وتمثل تضامن العراق مع الثورة الجزائرية كذلك في العديد من المواقف ففي 04 ماي 1960 دفع العراق مبلغ مليون دينار للسيد حامد روابحية ممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية ببغداد ودفع مليونا آخرا بعد ستة أشهر وفي 19 ماي 1960 نظم إتحاد الأدباء العراقيين برئاسة الشاعر محمد مهدي الجواهري أسبوع الجزائر في العراق وكان ذلك بحضور عبد الكريم قاسم, وطالبت الجماهير حينها قيادة الدولة بتأميم حصة فرنسا من رأس مال وأرباح شركة نفط العراق إضافة إلى تخصيص جزء من ميزانية الدولة لصالح دعم الثورة الجزائرية[4], كما كان العراق من أولى الدول التي اعترفت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[5], وعندما تصاعدت مظاهرات الشعب الجزائري في ديسمبر 1960 المطالبة بالاستقلال وجدت صداها الكامل في نفوس الشعب

---

[1]- نوري عبد الحميد العاني وآخرون, تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري, ج4, ط1, بيت الحكمة, بغداد, العراق, 2001, ص138.

[2]- Alfred grosser, la poulitique exterieure de la france,iep, paris, 1975, p102.

[3]- إسماعيل دبش, السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962, طبعة خاصة وزارة المجاهدين, دار هومة, الجزائر, 1999, ص97.

[4]- مريم صغير, مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962, (د.ط), دار الحكمة, الجزائر, 2012, ص269.

[5]- مجلة المجاهد, العدد 57, 15 ديسمبر 1959, ص ص 6-7.

العراقي فتصاعدت المظاهرات المؤيدة للشعب الجزائري ببغداد[1], كل هذه المواقف المؤيدة للثورة الجزائرية كانت سببا في القطيعة بين فرنسا والعراق, وهو ذات الشيء بالنسبة لسوريا على اعتبارها إحدى البلدان المساندة للجزائر والرافضة للاستعمار هي بدورها قاطعت الحكومة الفرنسية وتجلى ذلك في العديد من المواقف الداعمة للشعب الجزائري ومن بين أهم المواقف الموقف الذي اتخذه مجلس النواب السوري في جلساته لمناقشة مدى التأييد العربي للثورة الجزائرية والذي تبنى القرارات التالية:

- تكليف الحكومة لتبادر فورا إلى دعوة الحكومات العربية لتخصيص مبالغ لا تقل عن خمسين مليون ليرة سورية لنصرة الشعب السوري .
- تكليف الحكومة بالاتصال فورا بالحكومات العربية لإقرار مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا.
- ضرورة القيام باجتماع المسؤولين العرب لمناقشة الوضع ومساعدة الجزائريين .

هذه القرارات التي أخذت موافقة الرئيس السوري السيد صبري العسلي دون تحفظ, كما اقترح أحد النواب موقف سوري موحد يعتمد على القطيعة مع فرنسا متبنيا القرارات التالية :

- قطع العلاقات السياسية مع فرنسا .
- قطع العلاقات الثقافية واستدعاء البعثات العلمية .
- توقيف جميع شركات الملاحة البحرية والجوية الفرنسية.
- مقاطعة المؤسسات الاقتصادية والمالية الفرنسية.
- منع الاستيراد من الأسواق الفرنسية وإبطال رخص الاستيراد القائمة .

بالإضافة إلى هذه القرارات كان للجماهير السورية بدورها موقفا تمثل في جمع التبرعات المالية والمواد الطبية وغيرها من المساعدات بل وتعدى الأمر إلى تهديم الممتلكات الفرنسية بسوريا[2]. كل هذه المواقف نابعة من عمق الدعم المعنوي قبل المادي. وبذلك كانت القضية الجزائرية سببا في القطيعة بين فرنسا والدول العربية خاصة سوريا والعراق التي عبرت في كل المواقف عن دعمها للجزائر وظلت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة إلى أن استعادت الجزائر استقلالها رسميا في 5 جويلية 1962[3], ونظرا لتعدد الأسباب التي تدفع

---

[1]- مجلة المجاهد، العدد 86, 2 جانفي 1961, ص ص 5-8.

[2]- إسماعيل دبش, المرجع السابق, ص80-85.

[3]- جعفر عباس حميدي وآخرون, تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري, ج6, بيت الحكمة, بغداد, 2002, ص47.

ديغول إلى إعادة بناء هذه العلاقات وبزوال أكبر عائق يمنع إعادة تأسيسها راح يسعى إلى إعادة بنائها ومنه ما هي الأهداف التي دفعت به لإعادة النظر في علاقاته مع الدول العربية عامة ودول المشرق العربي خاصة (سوريا-العراق)؟

2- أهداف إعادة بناء العلاقات الفرنسية- العربية.

كان لفرنسا العديد من الأهداف التي تجعلها تعيد النظر في علاقاتها مع الدول العربية عامة ودول المشرق العربي خاصة, ومن بين أهم أسبابها ما يتعلق بما تملكه الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط, فمنطقة الشرق الأوسط تعد أكثر مناطق العالم أهمية وذلك بسبب الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها بفضل موقعها الاستراتيجي والثروة البترولية التي تعد من أهم مقومات القوة الدولية ووزنها السياسي, كما أن إمكانية استيعاب دول العالم العربي للدور الفرنسي كمتعامل جديد مع المشرق العربي يعود إلى أن فرنسا في عهد ديغول بدأت تشق لنفسها طريقا بين القوتين العظمتين (الاتحاد السوفياتي- الولايات المتحدة الأمريكية) فهنا من المنطق أن تنجذب إليها الدول التي كانت بحاجة إلى طرف دولي يؤمن لها تعاملا دوليا من منظور التعاون وليس السيطرة, سياسيا على صعيد العلاقات الدولية وعسكريا على صعيد التسلح واقتصاديا عن طريق الاستيراد والتصدير وثقافيا عن طريق نقل التكنولوجيا[1], وفرنسا هي الدولة التي استطاعت أن تفرض نفسها في ظل الصراع الدولي في الفترة ما بين (1962-1969) كطرف متعاطف معها. ومن بين أهم الأهداف التي ركزت عليها فرنسا ما يلي:

2-1 الأهداف الإستراتيجية:

على اعتبار أن فرنسا هي إحدى دول البحر الأبيض المتوسط فهي بذلك معنية بكل ما يجري فيه ولقد رأى ديغول بأن ضمان البحر هو ضمان للمصلحة الفرنسية خارج إطار القوتين العظمتين[2], فديغول كان يهدف إلى إقامة سياسة خارجية عربية تقوم فيها فرنسا بدور خاص لذلك أكد على ضرورة التقرب والتعاون مع دول البحر الأبيض المتوسط الواقعة على ضفتيه الجنوبية والشرقية بما في ذلك البلدان التي لا تطل عليه كالعراق والسعودية مما يعني أن فرنسا وسعت دائرة مصالحها التقليدية في البحر المتوسط. ركز ديغول في سياسته مع

[1]- محمد عبد المجيد حسون, إستراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي, (د.ط), دار الحرية للطباعة, بغداد, 1982, ص ص67-68.

[2]- هيفاء أحمد السامرائي, الحوار العربي الأوربي, (د.ط), دار الرشيد للنشر, بغداد, 1982, ص ص 142-153.

بلدان الشرق الأوسط على ثلاثة محاور ؛التوازن والسلم والحضور وبالأخص السلم فيما يتعلق بمحاولته الدائمة لإيجاد حلول للصراع العربي – الإسرائيلي لأن ضمان أمن منطقة الشرق الأوسط هو ضمان لمصالحها[1].

2-2 الأهداف الاقتصادية:

إن الثراء الاقتصادي يعد من الأهداف الهامة والضرورية لأي دولة فتوفير الحد الأدنى للثروة الوطنية يعد أساسا لوجودها وإن حدث تجاوز لهذا الحد يجعلها تبحث عن زيادة لثروتها كهدف رئيسي لسياستها الخارجية مع العلم أن أساس القوة الوطنية هو السيطرة على المواد الأولية في مقدمتها البترول الذي أصبح مادة إستراتيجية في التجارة الدولية[2] ومفتاح القوة الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول الصناعية المستوردة بسبب حاجتها إلى الطاقة المستهلكة, لذا أصبح من أهم أولويات هذه الدول تأمين مصادر البترول على المدى البعيد وبأسعار ثابتة[3]. فالسياسة الدولية لم تعد تضع فاصلا بين البعد السياسي والاقتصادي لأن معظم الدول الكبرى أصبحت تسعى لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والاقتصادية ذات علاقة بالهيبة الدولية, وهي بذلك تسعى لضمان استمرارية دورها العالمي[4], ولقد وضعت فرنسا الأهداف الاقتصادية من ضمن أولوياتها وظهر هذا في إستراتيجيتها التي اتبعتها في علاقاتها مع الدول العربية فجعلتها بذلك بنفس درجة أهمية علاقاتها مع الدول الأوربية والسبب الرئيسي في ذلك البترول الذي شكل نقطة تحول في تغيير سياستها الذي صاحبه تطور في العديد من مواقفها[5]. وذلك بسبب حاجتها المتزايدة له لذا ركزت اهتمامها على منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترول بل وكانت دائمة الحرص على مصالحها في تلك المنطقة، ومن هنا يمكن القول أن هدف السياسة الخارجية الفرنسية هو ضمان وصول إمدادات البترول لمصانعها وبتكاليف قليلة من الطرف هذه الدول من جهة ومن جهة أخرى

[1]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص171.

[2]- إسماعيل المقلد, العلاقات السياسية الدولية؛ دراسة في الأصول والنظريات, ط4, منشورات ذات لسلاسل, الكويت, 1985, ص 91-92.

[3]- مازن إسماعيل الرمضاني, المواد الأولية والصراع الدولي, مجلة المنار, العدد7, باريس, 1975, ص78.

[4]- رياض الصمد, المرجع السابق, ص351.

[5]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص173.

تبحث فرنسا عن أسواق لصادراتها[1], وظلت منطقة المشرق العربي محل أنظار فرنسا في ظل الجمهورية الخامسة وذاك بسبب تزايد الاهتمام بالبترول والضغط الذي يشكله على الاستقلال الاقتصادي وعلى الدور العالمي الذي كانت تطمح له فرنسا,ومن هنا نرى أن السياسة البترولية العربية لفرنسا قد أولى فيها ديغول اهتماما بالغا ببلدان المشرق العربي خاصة العراق، الذي أصبح من أكبر مموني فرنسا بالبترول بنسبة ربع احتياجاتها من الطاقة المستهلكة منذ عام 1968 بعد السعودية لتكون بذلك سياسة فرنسا في المنطقة العربية متميزة أملتها اعتبارات اقتصادية بالدرجة الأولى وركزت في ذلك على تحسين علاقاتها مع المشرق وخاصة العراق ووفقا لرغبة الرئيس عبد الرحمن عارف في تنويع صادراته[2].

2-3 الأهداف الثقافية:

إن من بين الأهداف التي تسعى لها الدول هي دعم تراثها الثقافي والحضاري والمحافظة عليه ,لأن الثقافة تعتبر أحد المقومات الهامة التي تستند إليها الأمة في إثبات وجودها وهي بذلك تعمل على نشر ثقافتها خارج حدودها[3], ومنه جعلت فرنسا نشر لغتها وثقافتها في العالم الثالث من بين مرتكزات سياستها الخارجية وذلك للمحافظة على مكانتها المتميزة في العالم باستمرار إشعاعها الثقافي, وسعت إلى حماية اللغة والثقافة الفرنسية في أنحاء العالم من خلال التوسع في التعاون الثقافي والعلمي والتقني خاصة مع دول العلم الثالث, وهذا يتم وفق تصور ديغول لمكانة فرنسا ودورها في العالم كقوة لا ينبغي أن يقتصر وجودها على نطاق محدود بل يجب امتدادها إلى العالم وخاصة العالم العربي والمشرق العربي على وجه الخصوص وهي تريد من خلال هذه العلاقات الثقافية أن تكون على اتصال دائم ووثيق مع دول المشرق العربي.[4]

من خلال متابعة أهداف السياسة الخارجية الفرنسية في المشرق العربي يتضح مدى أهمية هذه الأهداف لفرنسا, لأنها فسحت المجال في التعامل مع جميع البلدان في المشرق, مما ترتب عنه الاستقلالية تجاه القوتين العظمتين, وذلك لأن فرنسا كان تعاملها مع المشرق

---

[1]- ريمون بار, فرنسا: التحديات السياسية والاقتصادية, مؤسسة الأبحاث العربية, دراسات إستراتيجية, المجلد الأول, لندن, 1980, ص22.

[2]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص173.

[3]- إسماعيل المقلد, المرجع السابق, ص136.

[4]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص174.

العربي منذ القدم ووثقته بعد إعادة تأسيس علاقاتها معها وبمنح الاستقلال للجزائر أزالت أحد أكبر العوائق التي منعتها من بناء العلاقات من جديد, لأنها أدركت أهمية المشرق العربي الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي وخاصة فيما يتعلق بالدول المصدرة للبترول (العراق) وتأثيرها على الاقتصاد الغربي وبالأخص الاقتصاد الفرنسي الذي كان من أوائل المتعرضين للأزمات الطاقوية, وقد أدرك ديغول هذا الأمر الذي جعله يعمل على التقرب من البلدان العربية البترولية منها مع العلم أن هذه الأهمية لم تكن حديثة الولادة بل نابعة من عمق التجربة السابقة له بالمشرق.[1]

3- وسائل إعادة بناء العلاقات الفرنسية العربية.

من بين أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول نذكر:الوسائل الدبلوماسية, الاقتصادية, الثقافية والعسكرية.

3-1 الوسائل الدبلوماسية:

تعد من بين أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لاسيما في وقت السلم[2], وقد اعتمدت عليها فرنسا لتحقيق مصالحها الاقتصادية وضمانها واتضح هذا في قول ديغول"إذا كان لفرنسا مصالح فإنها توفر الوسائل الاقتصادية والعسكرية", فالجمهورية الخامسة لجأت إلى الدبلوماسية بعدما عملت الجمهورية الرابعة إلى قطع علاقاتها مع الدول العربية وعملت على تحسينها وإعادة بناءها, ولقد تمثلت الدبلوماسية الفرنسية في مضاعفة زيارات المسؤولين الفرنسيين للدول العربية بل وعلى مستويات رفيعة كرؤساء الحكومة والوزراء, كما اتبعت أسلوب تنظيم اللقاءات المستمرة على شكل لجان تنسيق مختلطة بصورة منتظمة وذلك بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية وبالخصوص الميدان التجاري, كما شجعت الحوار العربي الأوروبي وذلك لتطوير التعاون الاقتصادي.[3]

3-2 الوسائل الاقتصادية:

إن الوسائل الاقتصادية تحتل مرتبة متميزة وبالغة الأهمية في تنفيذ السياسة الخارجية, ذلك أن معظم الدول تلجأ إلى هذه الوسيلة كأداة لتحقيق أهدافها في وقت الحرب

[1]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص175.

[2]- محمد سالم صالح, القوة السياسية الخارجية (دراسة نظرية), مجلة الكوفة, العدد6, ص162.

[3]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص177.

والسلم, لأنها تمثل القوة الاقتصادية للدولة التي تستغل بالشكل الصحيح لدعم أهداف هذه السياسة.

ومن بين الوسائل السياسية المعتمدة الانتقامية أو أدوات المساومة عن طريق الضغط أو الإغراء في المفاوضات ومنها المقاطعة الاقتصادية وتقديم المعونات الاقتصادية والمساعدات التقنية وتطبيق الدول إجراءات اقتصادية التي تهدف إلى تنمية علاقات التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات وتقديم القروض بتسهيلات خارجية[1], وقد لجأت فرنسا إلى استخدام عدد منها للمحافظة على مصالحها في المشرق العربي وتمثلت في تقديم العروض وتشجيع المشاريع الفرنسية على مواصلة نشاطها في الدول العربية, كما أبدت استعدادها لمساعدة الدول البترولية على استغلال إمكانياتها المالية لتحقيق التنمية, و بذلك تم عقدت العديد من الاتفاقيات[2].

3-3 الوسائل الثقافية:

تعد هذه الوسائل كذلك من بين الوسائل المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية؟، والملاحظ أن فرنسا غيرت الوسائل التي استخدمتها في نشر لغتها وثقافتها, ففي الماضي الاستعماري كانت ترسل البعثات الدينية والمستشرقين لنشر الأفكار الفرنسية حيث كانت فرنسا تفرض لغتها على مستعمراتها في إفريقيا وآسيا بالقوة أما بعد 1962 استفادت من التطور التكنولوجي بدل الأساليب القديمة وجعلت من القطاع السمعي البصري أخطر وسيلة للغزو الثقافي, كذلك عملت على نشر الكتب والمطبوعات باللغة الفرنسية كما عملت على تصدير التكنولوجيا الصناعية المتقدمة بحيث تكون الدولة مجبرة على استعمال لغة علمية ذات طابع عالمي وهذا ما كانت فرنسا تعمل عليه لتمييز لغتها عن اللغة الانجليزية.

وفي إطار الاتفاق الثقافي والتعاون العلمي والتقني المبرم بين فرنسا والدول العربية تم إنشاء المراكز الثقافية الفرنسية والمعاهد المتخصصة في الدراسات والبحوث العلمية إضافة لعمل البعثات الأثرية الفرنسية للتنقيب عن الآثار وصيانتها كما تم تقديم المنح الدراسية للطلبة العرب وزيادة الأساتذة الفرنسيين لتدريس اللغة الفرنسية.

[1]- إسماعيل المقلد, المرجع السابق, ص 473.

[2]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص 177.

ومنه يمكن القول أن الوجود الثقافي هو وسيلة من الوسائل الرئيسية لتدعيم النفوذ السياسي الخارجي لفرنسا وضمان مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في العالم العربي[1].

3-4 الوسائل العسكرية:

تعتبر الوسيلة الاقتصادية الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدولة والحفاظ على مصالحها، وحتى تستطيع القوات المسلحة القيام بالمهام التي تحددها المؤسسة السياسية للدولة لا بد لها أن تتسلح بأحدث الأسلحة وذلك لإحراز التفوق العددي والنوعي على الخصم[2], وما يلاحظ على فرنسا هو محاولاتها المستمرة لتحديث أسلحتها وقوتها العسكرية بنفسها دون مساعدة.

لقد كانت المهمة الأساسية للجيش الفرنسي هو الدفاع عن فرنسا لكن بعد تغيير بنيته اتسعت مهمته حيث أصبح يقوم بحماية المصالح الفرنسية فيما وراء البحار,وهنا أكد ديغول أن فرنسا سترد بالشكل المناسب إذا ما تم قطعها عن مصادر البترول ,لذلك أصبحت فرنسا تحافظ على قوات قدرها عشرين ألف جندي خارج الساحة الأوروبية موزعة بين المحيط الهادي والهندي وإفريقيا ,والمهم هنا هو تواجده في المشرق العربي خاصة وأن الخليج العربي يعد منطقة إستراتيجية واقتصادية بالنسبة لفرنسا ويعد هذا التواجد في المرتبة الثالثة بالنسبة للدول الكبرى أمريكا والاتحاد السوفياتي, ويتركز وجود القوات الفرنسية في قاعدة جيبوتي التي تقع في البحر الأحمر في مواجهة مضيق باب المندب وفي جزيرة مايوت بدولة جزر القمر لمراقبة الملاحة في الخليج العربي وحماية السفن التجارية الفرنسية وهذا كله للحفاظ على مصالحها هناك.

ثانيا: تقرير جانيني وملحق نائبه شوفال.

قبل بداية تنفيذ ديغول لسياسته الخارجية تجاه البلدان العربية كلف الوزير جان مارسيل جانيني برئاسة لجنة الدراسات حول سياسة التعاون مع البلدان النامية (1963-1965) وبدأ الفريق المختص البحث في مارس 1963.[3]

و كان شوفال المسؤول عن دراسة فرنسا في المنطقة ودول الشرق الأوسط وقدم في جويلية 1963 ملحقا بتقرير جانيني للجنرال ديغول الذي تضمن التوصيات التالية:

---

[1]- لويس دوللو, العلاقات الثقافية الدولية, تر: بهيج شعبان, منشورات عويدات, بيروت, 1974, ص 23.

[2]- محمد سالم صالح, المرجع السابق, ص 165.

[3]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص ص 178-180.

"يكون تحرك فرنسا في المنطقة يرتكز على ركيزتين هما إسرائيل والدول العربية وتقديم المساعدات التقنية"

ووفقا لهذه التوصيات راح ديغول يعمل على تحسين علاقاته مع دول منطقة الشرق الأوسط الممتدة من لبنان إلى إيران وذلك لأهمية بترولها ولتحسين هذه الأخيرة استخدمت الحكومة الفرنسية العديد من الوسائل نذكر منها ما يلي:

-الوسيلة الثقافية:

وتجسيدا لهذه الوسيلة عملت الحكومة الفرنسية على جعل اللغة الفرنسية لغة عالمية إلى جانب اللغة الانجليزية كما عملت على تأسيس المدارس والمعاهد في مناطق مختلفة من العالم وقدمت وزارة الخارجية الفرنسية المنح الدراسية وأرسلت الخبراء والمعلمين للعمل في الخارج.

-الوسيلة المالية:

حيث عمل ديغول على أن تكون باريس مكانا دوليا للمبادلات وبالتالي يصبح الفرنك الفرنسي منافسا للدولار.

-الوسيلة العسكرية:

وهنا عمل ديغول على امتلاك قوة نووية إستراتيجية وذلك بعد تفجير القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية رغم احتجاجات العالم العربي والدولي لتكون هذه القوة رمزا الاستقلال والتميز عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

-الوسيلة الاقتصادية:

حيث قدمت فرنسا المساعدات الاقتصادية للبلدان السائرة في طريق النمو لتوطيد النفوذ الفرنسي ومنه حرص ديغول على استعمال هذه الوسيلة استعمالا سياسيا أكثر منه اقتصاديا.[1]

ثالثا-المواقف التضامنية لديغول مع العرب:

في إطار السياسة الخارجية لديغول وفي إطار إعادة بناء العلاقات ركز هذا الأخير اهتمامه في المحافظة على الأمن والسلم في الشرق الأوسط, وهذه الحقيقة واضحة ومتوجة في لقاءاته مع القادة العرب.

[1]- ميلود بلعالية, المرجع نفسه, ص 181.

ففي 28 مارس 1962 صوتت فرنسا لصالح قرار مجلس الأمن الذي أدان بريطانيا في قضية اليمن اثر قيام القوات البريطانية بالإغارة على مدن يمنية انطلاقا من قواعدها في عدن.

وفي جانفي 1964 طرحت مشكلة نهر الأردن[1] وفقا لمشروع جونستون الأمريكي لعام1953 الأمر الذي دفع البلدان العربية للتدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة مما ترتب عنه تدخل القوات الإسرائيلية ضد القوات السورية والأردنية ؛لينعقد المؤتمر العربي الأول في القاهرة إلا أن فرنسا اتخذت موقف الحياد إزاء القضية المطروحة لكن الرؤساء العرب حرصوا على إبلاغ الحكومة الفرنسية بقراراته وفي هذا ة الصدد التقى أحمد بلفريج ممثل الجامعة العربية بوزير خارجية فرنسا دي مورفيل في باريس 19 مارس 1964 موضحا له ضرورة دعم فرنسا للدول العربية في تقسيم مياه النهر.

أما فيما يخص إسرائيل وبعد تقربها من السياسة الأمريكية الأمر الذي لم يعجب ديغول الذي كان يناصب العداء لها ومستقلا عنها وهنا قام بقطع العلاقات الخاصة بين المخابرات الفرنسية والمخابرات الإسرائيلية كما كان دائم الحذر من تزايد النفوذ الصهيوني في فرنسا.[2]

[1]- تعود هذه المشكلة إلى عام 1953 عندما طرحت الأمم المتحدة على سوريا والأردن ولبنان وإسرائيل مشروعها الموحد لتنمية مصادر نهر الأردن وفي خريف 1953 أرسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور مبعوثا خاصا للشرق الأوسط لمفاوضة الحكومات العربية حول المشروع, الذي عرف فيما بعد باسم جونستون على اسم المبعوث الأمريكي جونستون وهنا وجدت الحكومات العربية نفسها في موقف خاص: 1 إذا رفضت مشروع التنمية الموحد فهي بذلك تعطي وكالة الغوث مبررا بالانسحاب من اتفاقية 30 مارس 1953 والتي سبق لها أن تعهدت بموجبها بتمويل مشروع بنجر /2 إذا قبلت المشروع تكون بذلك قد اعترفت بإسرائيل وتعاونت معها وتكون قد تنازلت عن عدد من مواقفها الحيوية في أهميتها القومية كما تكون قد تنازلت عن موارد مائية وكهربائية مهمة وكل الامتيازات الاقتصادية,غير أن إسرائيل قررت وبشكل انفرادي وخلافا لاتفاقية الهدنة القيام بأشغال تحويل مجرى النهر وفي 13 نوفمبر1964 قامت إسرائيل بعمليات تخريب للأعمال التي كانت تقوم بها سوريا وتكررت عامي 1965 و1966 فاعتبر ديغول هذا العمل مرتبط بعمليات التهجير الذي قامت به إسرائيل لهذا أوصى بن قوليون منذ 1960 بعم اللجوء إلى القوة فيما يتعلق بالمشكلة. للمزيد انظر: عبد العاطي محمد, التوافق الأوروبي-الأمريكي تجاه أزمة الشرق الأوسط, مجلة السياسة الدولية, العدد 70, القاهرة, 1966, ص423.

[2]- ميلود بلعالية, المرجع نفسه, ص 183.

رابعا: تدهور العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية:

رغم العلاقة التي جمعت ديغول مع اليهود منذ لقاءه مع إميل ماير[1] في فترة ما بين الحربين إلا أن العلاقة أخذت منحى آخر ومنذ الزيارة التي قام بها عبد الحكيم عامر نائب الرئيس المصري لباريس حيث استقبله ديغول بحرارة أدهشت المراقبين مما أثار قلق إسرائيل في المقابل زادت من تدعيم العلاقات بين مصر وفرنسا,وهنا لم تنظر إسرائيل بعين الارتياح لإعادة بناء العلاقات الفرنسية العربية ولم تبقى مكتوفة الأيدي ففي 28 جوان 1964 قام رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول باريس لمعرفة موقف ديغول من الدول العربية وتأثير ذلك على العلاقات الفرنسية الإسرائيلية ومدى التزام فرنسا بالبيان الثلاثي[2] فكل ما كان يهم إسرائيل التزام فرنسا بالأبعاد الثلاثة التالية:

-الدولي: أن فرنسا إحدى دعامات تثبيت الوضع في المشرق.

-العسكري: أن تستمر فرنسا المصدر الرئيسي لتسليح إسرائيل .

-الاقتصادي: أن تعتمد إسرائيل على المساعدات الاقتصادية الفرنسية.

ومما أثار إسرائيل كذلك أن الزيارات التي كان يقوم بها الزعماء العرب لفرنسا كانت تتم بدعوات رسمية من الحكومة بينما زيارات الإسرائيليين كانت تتم بزيارات خاصة ,كما أن فرنسا لم تقم بإرسال وزير فرنسي في زيارة رسمية لإسرائيل وعن أهم ما زاد في تعكير العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية

-الإعلان عن زيارة وزير الخارجية الفرنسية دي مورفيل للقاهرة.

-تصويت فرنسا في مجلس الأمن إلى جانب قرار إدانة الاعتداء الإسرائيلي في 3 نوفمبر 1966 على قرية السموع الواقعة في الضفة الغربية التابعة للأردن, ومما زاد الطين بلة هو

---

[1]- إميل ماير (1851-1938) ضابط فرنسي معروف بتقاسمه مع ديغول أفكاره حول الجيش المدرع.

[2]- صدر هذا البيان من طرف الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية, انجلترا وفرنسا) للمحافظة على إسرائيل وحمايتها, تم إصداره في 25 ماي 1950 بغرض المحافظة على السلام في الشرق ومعارضتها استخدام أي دولة للقوة أو التهديد في المنطقة, كما عبرت الدول الثلاث في هذا التصريح عن معارضتها لأي سباق نحو التسلح بين الدول العربية وإسرائيل وأكدت بأنه لن يسمح بتصدير أسلحة لهذه الدول إلا لأغراض دفاعية محضة مع العلم أن إسرائيل عملت على نقض المعاهدة بسلسلة من الأعمال العدوانية, وبهذا البيان حرص الغرب على سلامة إسرائيل وضمان حدودها حيث امتنعت الدول العربية عن التزود بالسلاح في المقابل مضت إسرائيل في ذلك دون توقف للمزيد انظر: أحمد عزت عبد الكريم, دراسات في تاريخ العرب الحديث, (د.ط), دار النهضة العربية, بيروت, لبنان, (د.ت), ص475.

الموقف[1] الذي اختاره ديغول خلال أزمة الشرق الأوسط في جوان 1967[2] حين قام بفرض حظر على تسليم الأسلحة لإسرائيل بعد أن دفعت ثمنها, كما منع تصدير قطع غيار واتهم إسرائيل بشنها حرب عدوانية مما وضعه في موقف لا يحسد عليه حيث شهد الرأي العام الفرنسي بين مؤيد ومعارض لكن في المقابل كسب ثقة الدول العربية التي اعتبرته موقفا مبصرا.[3]

ومهما يكن من أمر عودة العلاقات الفرنسية العربية والصورة الجديدة التي حاول ديغول تحسينها يمكن القول أن الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية تجاه المشرق العربي لم تتحدد إلا بعد استقلال الجزائر 1962 وبذلك وضعت فرنسا حدا للعداء الفرنسي العربي مما تترب عنه عودة مظاهر التقارب بين الطرفين وفي هذا الصدد أقدمت مصر في 21 مارس 1962 على إطلاق سراح بعض الموظفين الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم بتهمة التجسس لصالح فرنسا وعندما استقبل عبد الناصر السفير الفرنسي سابليه في واستمرارا لمظاهر عودة العلاقات الفرنسية العربية فقد زادت اللقاءات بين المسؤولين الفرنسيين والقادة العرب وفي كل لقاء كان ديغول يحرص على إبراز ميل فرنسا للتقرب من بلدان المشرق العربي وبعد مساع دبلوماسية أعلنت سوريا استئناف علاقاتها مع فرنسا في 09 سبتمبر1962 وتبعتها الأردن في 10 سبتمبر والسعودية في أواخر عام 1962, وبعد القطيعة بين عبد الكريم قاسم وديغول

---

[1]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص187.

[2]- حدثت هذه الحرب الثانية بين العرب وإسرائيل في ربيع عام 1967 ,بعد تسلم حزب البعث السلطة في سوريا ومناهضته للصهيونية وبقيام القوات السورية بقصف المواقع الإسرائيلية في الجليل حيث بدأ جيش التحرير يغير على إسرائيل عبر حدود الأردن وسوريا وذلك استعدادا لتحويل مجرى النهر وبذلك يتم حرمان إسرائيل من المياه التي يحملها إليها النهر قبل ذلك كانت إسرائيل قد قامت بتوجيه تهديد للدول العربية بأن أي عمل مضاد تقوم به هذه الدول ضدها سيجعلها تعلن الحرب وبمجرد قيام الدول العربية بذلك أعلنت إسرائيل الحرب وقامت بمهاجمة مواقع سورية في 17 أفريل 1967 تلاه قيام جمال عبد الناصر بإغلاق مضيق تيران وطلب من قوات الطوارئ الانسحاب من سيناء ليرسل سبعة فرق إلى هناك في 20 ماي ليعلن في 26 ماي أن موعد تدمير إسرائيل قد حان, لكن على حين غرة بدأت إسرائيل هجومها الغير متوقع وهاجمت القوات الجوية المصرية والسلاح الجوي الأردني والسوري والعراقي وهو على الأرض لتتمكن من الوصول إلى قناة السويس كما تمكنوا من الاستيلاء على هضبة الجولان ودخول القدس وبذلك كانت الهزيمة نكراء للعرب وقبل بداية الحرب وبخسارة 25 ألف مقاتل عربي مقابل 705 إسرائيلي للمزيد أنظر: محمد صادق صبور, الصراع في الشرق الأوسط, (د.ط), دار الأمين, القاهرة, مصر, 2006, ص137-140.

[3]- جورج مدبك, تاريخ العالم في القرن 20(1960-1969), (د.ط), مراجعة لويس عطوي, بيروت, لبنان, 2005, ص262-263.

استأنفت العلاقات لتعود من جديد في 19 جانفي 1963 وفي أفريل 1963 أصدرت الجامعة العربية بيانا جاء فيه "تفتح فرنسا بعد استقلال الجزائر مع العرب علاقات جديدة".

لتظهر نتائج التقارب الفرنسي- العربي حينما زار باريس العديد من زعماء العرب, كان في طليعتهم الملك حسين عام 1964 وخلال الزيارة خاطبه ديغول قائلا "إن زيارتكم لباريس تكتسي دلالة بالغة نحن ننظر إليها كحجة أخرى على الميل الطبيعي لفرنسا والعالم العربي من أجل ربط علاقات وثيقة, كانت دائما, لأنها تستجيب لطبيعة الأشياء والرجال", تبعه شارل الحلو الرئيس اللبناني في 1965 وعبد الرحمن عارف الرئيس العراقي ويوسف زعين رئيس الحكومة السورية.[1]

كل هذه الزيارات والمقابلات كان لها الأهمية البالغة في تدعيم العلاقات الفرنسية العربية حيث بدأت تأخذ طريقا مختلفا غير الطريق الذي كانت تسير فيه لتبدأ الاتفاقيات التجارية والثقافية بين الطرفين لتصبح الدول العربية في المرتبة الثانية في التبادل التجاري مع فرنسا وتدعمت هذه العلاقات بعد الموقف الذي اتخذه ديغول من أزمة الشرق الأوسط في 1967 واستعداده الدائم لمعا لجة أسباب التوتر في المنطقة[2].

[1]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص 184-185.

[2]- محمد فوزي, شاهد على حرب ثلاث سنوات 1967-1970, ط5, دار المستقبل العربي, القاهرة, 1990, ص 187.

أولا: المبادلات التجارية و الثقافية بين فرنسا و المشرق العربي.

تحسن التبادل التجاري و الثقافي بين فرنسا و المشرق العربي و يمكن تفسير هذا في رغبة ديغول في البحث عن أسواق خارجية للمنتجات الفرنسية في المناطق العربية التي كانت تضم مائة مليون مستهلك, وكذلك لأهمية البترول بالنسبة للدول الغربية عامة و فرنسا خاصة.

1- أهمية البترول العربي و تأثيره على فرنسا.

يعتبر البترول محرك الاقتصاد خاصة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى, ولهذا أصبحت الدول العربية الغنية به ذات أهمية و النابعة من الأهمية الإستراتيجية له بالنسبة لهذه الدول منذ بداية الستينيات ومع تغير الوضع أصبح البترول المصدر الرئيسي للطاقة المستهلكة بديلا عن الفحم, وفي نفس الوقت تطورت الصناعة البتروكيمياوية تطورا ملحوظا, والتي أصبحت تقدم منتجات كيمياوية متنوعة مما جعل البترول بل و زاد في أهميته بالنسبة لأوربا التي كانت بحاجة له لاستمرار مصانعها في الإنتاج .

أما بالنسبة لفرنسا فقد تأثرت هي الأخرى بالبترول و في هذا السياق اعترف ديغول بأهميته قائلا: "إن الأهمية الإستراتيجية و السياسية لمناطق النيل و دجلة و الفرات و البحر الأحمر و الخليج هو الآن بسبب البترول".

و بهذه العبارة إشارة واضحة و هي أن أهمية المنطقة بسبب البترول. و بسبب احتياجات فرنسا له فقد أثر ذلك على مواقفها السياسية تجاه هذه الدول, والملاحظ أن فرنسا ضاعفت من استيرادها للبترول في الفترة الممتدة من سنة 1961 إلى سنة 1969 فبعدما كان يقدر استيرادها ب 35.9 مليون طن وصل إلى 73.3 مليون طن, وكانت غالبية الواردات الفرنسية من البترول من الشرق الأوسط [1].

[1]- ميلود بلعالية، المرجع السابق، ص 189.

الجدول رقم 1:المناطق الممونة لفرنسا بالبترول عام 1964

الرقم	الدولة	الكمية(مليون طن)
1	الشـــرق الأوسط(العراق,السـعودية,الكويت,إيران,قطر,البحرين والامارات)	25.970
2	الجزائر	17.113
3	فنزويلا	4.494
4	الاتحاد السوفياتي	0.092
5	المجموعة الأوربية	2.203
6	دول أخرى	2.212

وهذا الجدول يبين أن فرنسا استوردت من الدول العربية فقط 43.083 مليون طن من أصل 53.800 مليون طن عام 1964, والملاحظ هنا أن ديغول كان يرغب في تأمين الإمدادات البترولية و تنويع مصادرها و محاولة رفع فرنسا إلى مصاف الدول الكبرى, وبما أن البترول أصبح محرك الاقتصاد الأساسي مما جعل فرنسا تلجأ إلى التقرب من الدول العربية البترولية لتبدأ في إبرام الاتفاقيات البترولية مع هذه الدول, و كان أهم عقد الذي وقعته شركة ايراب الفرنسية مع الحكومة العراقية لاستثمار البترول في الحقول العراقية على مساحة تقدر ب 100800 كلم2[1] والذي اعتبر بداية لمنح فرنسا حق استثمار البترول في حقل الرميلة الشمالي الذي يقدر مخزونه بحوالي مليار طن [2] .

وهذا دليل على أن ديغول كان يسعى لتأمين تموين فرنسا بالبترول على نطاق واسع يتضمن منطقة الشرق الأوسط, لذا أصبح من الصعب على من يأتي بعده تغيير السياسة التي سار عليها لأنه ربط مصالح فرنسا بالدول العربية.

[1]– ميلود بلعالية, المرجع نفسه, ص191.

[2]– عبد المنعم عبد الوهاب, النفط بين السياسة و الاقتصاد, وكالة المطبوعات, الكويت, 1971, ص174.

الجدول رقم2:يبين الدول المصدرة للبترول لفرنسا عام 1969.

الدولة	القيمة(مليون فرنك)	الدولة	القيمة(مليون فرنك)
العراق	1.238.958	السعودية	437.758
ليبيا	1.184.290	إيران	332.989
الكويت	679.128	قطر	172.152
سلطنة عمان	509.725	دول أخرى	4.265
سوريا	3.681	/	/

والملاحظ هنا أن فرنسا رفعت قيمة واردتها من البترول فبعد أن كانت تستورد في سنة 1946 ما قيمته 25.9 مليون من دول الشرق الأوسط أصبحت تستورد 93 مليون طن في مطلع السبعينات[1].

كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول و خاصة العراق حيث قامت مؤسسة الأبحاث والنشاطات الفرنسية بإمضاء عقد مع الشركة العراقية للبترول, وفي 23 نوفمبر 1967 سمحت الحكومة العراقية لشركة ايراب الفرنسية بالقيام بأعمال البحث و التنقيب لفائدة الشركة العراقية, ليتم التوقيع في فيفري 1968 على العقد بين الشركتين.

ولقد توجت هذه الاتفاقيات بزيارة الرئيس العراقي عبد الرحمان عارف لفرنسا وخلال حفل الاستقبال قال له ديغول: ((الماضي و الحاضر يدفع الشعبين للاتفاق من أجل أعمال مشتركة)).

وفي هذا الإطار رد الرئيس العراقي قائلا: ((يوجد لهذه العلاقات فرص للتعاون تكون مثالا يقتدى به)).

كما أخذت فرنسا على عاتقها تكـــوين مهندسين عراقيـــين في قطاع البترول في 1 جويلية 1968 وهذا كله جاء في إطار الأهمية الإستراتيجية للبترول وحاجة فرنسا لتأمين مصادره.

[1]– ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص192.

2- المبادلات التجارية بين فرنسا ودول المشرق العربي:

عرفت المبادلات التجارية بين فرنسا و دول المشرق العربي في الفترة الممتدة من 1961 إلى غاية 1969 تطورا ملحوظا وكان البترول أساس هذه المبادلات أما فيما يخص الصادرات الفرنسية لهذه الدول فكانت المواد المصنعة والمواد الغذائية و وسائل النقل لتكون بذلك دول المشرق العربي المتعامل الثاني مع فرنسا.[1]

الدولة	الواردات (مليون فرنك فرنسي)		الصادرات (مليون فرنك فرنسي)	
السعودية	1961	1969	1961	1969
	231.998	438.313	23.824	188.530
مصر	66.820	100.974	78.783	433.434
العراق	666.265	1.245.937	16.389	94.666
الأردن	28	315	11.725	22.764
الكويت	793.942	681.818	27.781	157.439
لبنان	4.951	19.042	183.393	330.495
ليبيا	2.505	1.184.760	7.461	206.306
قطر	166.696	172.210	3.637	13.467
عمان	/	56.440	/	270.592
السودان	37.598	40.040	17.798	30.672
سوريا	43.895	30.147	49.879	114.323

يبين هذا الجدول التبادل التجاري بين فرنسا و دول المشرق العربي من سنة 1961 إلى غاية 1969 من صادرات الدول العربية لفرنسا و صادرات فرنسا لهذه الدول و تطورها الملحوظ فبالنسبة للعراق مثلا نلاحظ أنه في سنة 1961 كانت قيمة صادراتها 16.389 مليون فرنك فرنسي لتصل في سنة 1969 إلى 94.666 مليون فرنك فرنسي كذلك بالنسبة لوارداتها فبعدما كانت تقدر ب 666.265 مليون فرنك فرنسي أصبحت 1.245.973

[1]- ميلود بلعالية, الرجع نفسه, ص ص 193-194.

مليون فرنك فرنسي وهو ذات الشيء بالنسبة لسوريا وبقية دول المشرق العربي و التي أخذت في الازدياد وذلك راجع ضخامة احتياطي البترول الذي تملكه المنطقة والذي يقدر ب 60 بالمائة من الاحتياطات العالمية, وقد توطدت هذه العلاقات التجارية أكثر فأكثر بعد الموقف الذي اتخذه ديغول من أزمة الشرق الأوسط و الذي أدان فيه العدوان الإسرائيلي في جوان 1967

حيث عملت العديد من الدول على مراجعة علاقاتها البترولية مع فرنسا ومنها ليبيا التي وقعت على أول بروتوكول بترولي بين المجموعة الفرنسية ايراب و الشركة الوطنية للبترول في 30 أفريل 1968.

3- المبادلات الثقافية بين فرنسا و دول المشرق العربي.

جاءت هذه المبادلات في إطار توصيات جان شوفال بضرورة التبادل الثقافي بين فرنسا والمشرق العربي, وخلال حفل استقبال الملك حسين يوم 11 نوفمبر 1964 أكد ديغول على ضرورة التعاون بين فرنسا والدول العربية من خلال قوله: ((إن التعاون يسمح لفرنسا بالتدخل لمساعدة الدول))

ولقد حدد شوفال التعاون الثقافي و التقني في اتجاهين:

الأول: رأى فيه أن السياسة الثقافية في المشرق تم التخطيط لها منذ القدم أي منذ الامتيازات العثمانية سنة 1536.

الثاني: اقترح فيه عدة طرق للنشاط الثقافي لفرنسا ومنها.

-المساهمة في التعليم التقني و العلمي والتكوين.

-تخصيص المنح الدراسية بنسبة 60 بالمائة.

-تبادل البعثات العلمية.

1.3- التبادل الثقافي مع العراق.

بعد إعادة تأسيس العلاقات الفرنسية –العراقية في 19 جانفي 1963 تم فتح مركز ثقافي فرنسي في بغداد 1965, و التي أخذت انطلاقة جديدة بعد حرب جوان 1967.[1]

[1]- ميلود بلعالية, المرجع نفسه, صص 198-201.

ففي الفترة الممتدة من 19 إلى 25 سبتمبر 1967 قام وفد عراقي برئاسة يحي السعدي وزير التخطيط مع وفد فرنسي برئاسة رونالد تينغير كاتب الدولة للسكن بدراسة وسائل ترقية العلاقات الاقتصادية والتجارية والذي جاء فيه أن فرنسا مستعدة لتسهيل ومنح الضمانات لتمويل القروض الممنوحة خاصة ما يتعلق بشراء أدوات التجهيز.

وفي 24 أفريل 1969 تم التوقيع على اتفاق للتعاون الثقافي جاء فيه أن الدولتين راغبتين في التعاون فيما بينهما في ميادين التربية والعلوم والثقافة حيث نص البند الأول على: تشجيع بعثات الخبراء و تبادل الزيارات و إعطاء المنح للطلبة الفرنسيين أو العراقيين و الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية و الرتب العلمية وإنشاء مؤسسات من أجل البحث العلمي و فتح مراكز ثقافية في كل من البلدين, وفي هذا الإطار تم إنشاء المركز الفرنسي العراقي للدراسات والبحوث و هو ملحق بالمركز الثقافي الفرنسي في بغداد.

ونص البند الثاني: الاتفاق على أن يشجع كل طرف تعليم اللغة و الآداب و الحضارة للطرف الآخر و على الحكومة العراقية خاصة أن تبذل جهدها في تعليم ونشر اللغة الفرنسية بشتى الوسائل وعلى فرنسا بالمساعدة التقنية, وفي إطار السير الحسن للمشاريع العديد من الامتيازات للفرنسيين منها: حرية الدخول والخروج من العراق, مجانية الحصول على رخص الإقامة, الإعفاء الضريبي من كل الأعمال التي تم القيام بها.

كما تم إبرام اتفاق تعاون تقني في 19 جوان 1969 في بغداد نص على تبادل الخبرات والباحثين والتقنيين في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وهكذا تم وضع كل طرف تحت تصرف الطرف الآخر.

2.3- التبادل الثقافي مع سوريا.

في إطار التبادل الثقافي بين فرنسا والمشرق العربي عمل ديغول على تحسين هذا التبادل مع سوريا و كشرط لإعادة تأسيس العلاقات بينهما عمل على أن تقبل سوريا الانفتاح على كل ما يأتي من فرنسا[1], ففي شهر سبتمبر 1967 وقبل زيارة رئيس الحكومة السورية لفرنسا بثلاثة أشهر قامت فرنسا بتأميم المؤسسات التعليمية الخاصة التابعة للإرساليات التبشيرية من بينها ثانوية الأخوات الأرمينيات, أما في دمشق فقد صارت البرامج الثانوية

[1] -ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص200-202.

الفرنسية– العربية من اختصاص التربية السورية, كما صارت اللغة الفرنسية تدرس في جميع أنحاء سوريا كما تم إشراك الأساتذة الفرنسيين في تنظيم دورات تكوينية للمعلمين السوريين باللغة الفرنسية و إعداد الكتب المدرسية, وفي سنة 1969تم بث برامج فرنسية عن الإذاعة و التلفزيون و قد جاء في مجلة سوريا والعالم الغربي:

"حملت اللجنة السورية ملفات تخص مشاريع المخطط الخماسي السوري من أجل دراستها مع الحكومة السورية". [1]

ومن هنا يمكن القول أن الخطوط العريضة لسياسة ديغول تجاه المشرق العربي لم تتحدد إلا بعد سنة 1962 حيث رأى في استقلال الجزائر بوابة لاستعادة المصالح التجارية والثقافية لفرنسا في هذه المنطقة العربية.[2]

ثانيا:واقع السياسة الفرنسية في المشرق العربي بعد رحيل ديغول عن الحكم.

رحل ديغول عن الحكم إثر الانتخابات التي جرت في عام 1969 والتي جاءت في وقت غير متوقع و في ظروف محلية تميزت بإصرار ديغول على إجراء استفتاء التنظيم الإقليمي و إصلاح مجلس الشيوخ, كما أعلن أنه سينسحب إذا كانت نتيجة الاستفتاء ب"لا".[3]

وفي نفس الوقت أعلن" جورج بومبيدو"[4]عن استعداده للترشح إذا رحل ديغول وعندما أجري الاستفتاء وظهرت النتيجة حيث صوت 52.41 بالمائة ب "لا" وفي صباح 28 أفريل أصدر

---

[1]– ميلود بلعالية, المرجع نفسه,ص ص 203–204.

[2]– جان بول بليد, العالم العربي في سياسة الاستقلال لدى الجنرال ديغول, المؤتمر الدولي:"الجنرال ديغول والعالم العربي"

[3]– ميلود بلعالية, المرجع نفسه, 284.

[4]– جورج بومبيدو(1911–1974) رئيس فرنسا من 1969 حتى وفاته عام 1974 ولد في 5 جويلية 1911 في مونتيوديف بمقاطعة كانتال في وسط فرنسا, عمل مدرسا في ثانوية مرسيليا وباريس حتى عينه غي دي روتشيلد في بنك يحمل اسمه عام 1953 شغل مناصب وزارية ومناصب أخرى في عهد ديغول, كان المستشار الأقرب له, عينه رئيسا للوزراء في 1962, شكل رمزا للتجديد الديغولي, رشح نفسه للانتخابات بعد استقالة ديغول إثر فشل الاستفتاء وبفوزه في النتخابات تسلم مقاليد الحكم في 19 جوان 1969, على الصعيد الداخلي استمر بالتجديد أما على الصعيد الخارجي واصل السياسة الديغولية الاستقلالية مع إظهار ليونة تجاه الو.م.أ و بريطانيا للمزيد أنظر: ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص286.

ديغول الذي كان قد غادر قصر الاليزية إلى كولومباي مساء 27 أفريل البيان التالي[1]:
((اعتبارا من هذا اليوم سأتخلى عن ممارسة وظائفي كرئيس للجمهورية))

ليذهب بعد يومين إلى ايرلندا بلد أجداده لأمه مما يعني تخليه نهائيا عن الحكم, ليرشح بومبيدو نفسه الذي كان يجسد الخليفة الاستمرارية الديغولية بدون ديغول و كان المنافس الرئيسي لبومبيدو المرشح" آلان بوهير" هذا كان في جهة اليمين أما اليسار الفرنسي و الذي كان ضحية في هذه الانتخابات بسبب الانقسامات الداخلية فمثله كل من "جاك دوكلو" مرشح الحزب الشيوعي الفرنسي و "غاستون ديفير" مرشح الحزب الاشتراكي يضاف إليهما وجود لأول مرة ممثلين أقصى اليسار "ميشيل روكار" مرشح الحزب الاشتراكي الموحد و"ألان كريفين" مرشح الرابطة الشيوعية الثورية و "لويس دوكانيل" مرشح الحزب الراديكالي الاشتراكي المستقل,وبعد إجراء الانتخابات على دورين في 1 و 15 جوان 1969 لتكون النتيجة في كل دور لصالح جورج بومبيدو.

الجدول رقم04: نتائج الدور الثاني 15 جوان 1969.

الترتيب	المرشح	المقترعون	%
1	جورج بومبيدو	10643711	%58.21
2	ألان بوهير	7943118	%41.79

ومن خلال هذا كان جورج بومبيدو الفائز بالانتخابات ليصبح أول رئيس يأتي بعد ديغول, و ما يهمنا هنا ما إذا تغيرت السياسة الفرنسية تجاه الدول العربية بعد رحيل ديغول وفي هذا الإطار طرح السؤال التالي على الساحة الإعلامية العربية:"هل ستتغير السياسة فرنسا بعد رحيل ديغول ؟". [2]

لقد عكس هذا السؤال انشغال الرأي العام العربي, و العديد من المحللين السياسيين من بينهم غسان سلامة الذي نشر مقالة في مجلة الصياد اللبنانية بتاريخ 25 ماي 1969 و التي ركز في تتحدث فيها عن احتمال استقرار فرنسا بالنسبة لأمريكا و العالم, كما تحدث

[1]– إسماعيل محمد حافظ, أمن مصر القومي في عصر التحديات,ط1, مركز الأهرام للترجمة و النشر, مصر, 1987, ص141.

[2] - ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص291.

عن الاستمرارية الديغولية مع الرئيس الجديد بومبيدو, كذلك تناول المحلل السياسي موسى صبري هذا الموضوع و نشر مقال في مجلة المصور بتاريخ 16 جوان 1969 ركز في تحليله على احتمال المحافظة على مبادىء السياسة العربية التي انتهجها ديغول, هذا الوضع الجديد الذي رأى فيه الصهاينة حالة من الفرح الذين كانوا يأملون في وصول رئيس يستنكر للسياسة العربية الفرنسية بدون ديغول, بل وذهبوا إلى الاشتراط على الرئيس أن يتبنى سياسة فرنسية إسرائيلية تكون ضد العرب, ومن هنا نطرح السؤال التالي: كيف تعامل بومبيدو في ظل هذه الظروف؟ وكيف كان واقع السياسة الفرنسية– العربية بعد رحيل ديغول؟.

سياسة بومبيدو العربية :

تميز بومبيدو بالتحرك في اتجاه يناسب القدرات الحقيقية للرأسمالية الفرنسية, فإذا كان محتوى السياسة الداخلية قد استمر, فإن السياسة الخارجية فقدت كثيرا من بصمة المرحلة الديغولية, لأن بومبيدو ركز اهتمامه على قضايا تدخل في صميم انشغالات فرنسا, و إذا كان ديغول جعل توجهاته العربية ضمن إستراتيجية شاملة تستهدف البحث عن مركز قيادي لفرنسا, فإن بومبيدو سعى إلى تدعيم هذه السياسة كما سعى إلى انتهاج سياسة فرنسية تستهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية و من هذا المنطلق عمل على إعادة تأسيس العلاقات مع المغرب الأقصى التي قطعت بسبب قضية المعارض المغربي [1] المهدي بن بركة [2], كما بذل جهوده دون تدهور العلاقات مع الجزائر بسبب الخلافات التي أثيرت حول البترول و الهجرة .

[1]– ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص292–294.

[2]– المهدي بن بركة(1923–1965)معارض مغربي يساري التوجه, كان يناضل من أجل عقد قمة التضامن بين شعوب القارات الثلاث, افريقيا, آسيا و أمريكا اللاتينية في هافانا عاصمة كوبا في أواخر 1965, إلى أن تم اختطافه من باريس في 29 أكتوبر 1965, وقد أدى تورط بعض المسؤولين المغاربة و اتهام ديغول صراحة إلى قطع العلاقات الفرنسية– المغربية للمزيد أنظر:عبد الوهاب الكيالي, الموسوعة السياسية, الجزء السادس, دار النهضة العربية, بيروت, 1982, ص245.

وبسبب المشاكل التي كانت تعاني منها فرنسا بسبب أزمة الطاقة جعلها تبحث عن مصادر لتغطية حاجاتها المتزايدة من الطاقة المستهلكة وعملت على توطيد علاقاتها مع الدول العربية البترولية وخاصة العراق وهي بذلك نفس السياسة التي انتهجها ديغول.

وفي إطار السياسة الخارجية الفرنسية حدد بومبيدو موقفه من أزمة الشرق الأوسط في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 10 جويلية 1969 والذي ركز فيه على إعادة الحظر الجزئي الذي كان قائما على تصدير الأسلحة لإسرائيل, كما ركز في سياسته تجاه الدول العربية على نقطتين :

1-التأكيد على عدم شرعية احتلال أراضي عربية بالقوة.

2-التأكيد على حرية العبور في الممرات المائية.[1]

و من هنا نستنتج أن بومبيدو كان سياسيا ديغوليا نفذ السياسة التي بدأها ديغول تجاه الدول العربية.

ثالثا: الإرث الديغولي.

1-جيسكار ديستان استمرارية الإرث الديغولي(1974-1981).

بالنسبة لاستمرارية الإرث الديغولي بعد وفاة بومبيدو يمكن القول أن رحيله المفاجىء في 12 أفريل 1974 وقبل أن يكمل عهدته الرئاسية و انتخاب فاليري جيسكار ديستان لم يؤد إلى تغيير حقيقي في محتوى السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي,[2] وعلى الرغم من محاولاته وضع خط على السياسة الديغولية, فإنه سرعان ما تبين أنه يشكل الامتداد للإرث الديغولي, وذلك بسبب كثرة الصعوبات التي واجهته خلال فترة حكمه ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- أزمة الطاقة التي أبرزت مدى صلابة المحيط الدولي في المقابل ظهرت مظاهر الضعف على الاقتصاد الفرنسي.

[1]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, صص 296-297.

[2]- جورج فرشخ, الديغوليون والقضايا العربية, فاليري جيسكار ديستان, منشورات المكتب العربي, باريس, 1981, ص387.

- تزايد أهمية العلاقات الاقتصادية في النظام الدولي بين الدول الفقيرة والدول الغنية نتيجة لارتفاع أسعار البترول و انعكاس ذلك على المواد المصنعة و بالتالي على برامج التنمية ومن ثم أصبح الحوار ضروري بين الشمال والجنوب.
- تراجع النفوذ الأمريكي بعد سقوط الأنظمة العميلة لها في فيتنام وبالتالي تصاعد نفوذ الاتحاد السوفياتي.[1]
- التغيرات التي شهدها النظام الإقليمي العربي بعد حرب أكتوبر 1973 لتصبح الدول الغنية بالبترول هي المهيمنة على المستوى الاقتصادي بل ومركزا للتجارة. [2]

وعلى ضوء هذه التغيرات الجديدة تركزت اهتمامات ديستان على استعادة محددات السياسة الفرنسية الديغولية في البحث عن مصادر مضمونة للتموين بالبترول وكان المشرق العربي الوجهة الرئيسية لفرنسا, في هذا الإطار تم إبرام العديد من الاتفاقيات والعقود التي تمكنها من ضمان البترول مما يسمح للشركات الفرنسية بالحصول على مواقع في السوق البترولية الدولية.

كما اتخذ ديستان موقفا بالنسبة للقضية الفلسطينية أثناء تصويت فرنسا لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 أكتوبر 1974 والذي تدعو فيه منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة, ليجتمع بعد ذلك وزير الخارجية الفرنسية سوفاتيارغ مع ياسر عرفات في مقر السفارة الفرنسية ببيروت ليكون بمثابة الإعتراف الغير مباشر بالمنظمة, كما سمحت فرنسا بفتح مكتب إعلامي للمنظمة في باريس بتاريخ 31 أكتوبر 1975 إثر الزيارة التي كانت في 29 أكتوبر برعاية ديستان نفسه بالرغم من المعارضة الإسرائيلية, وكان تصميم ديستان على إتمام هذه الزيارة في موعدها مغزى وهو إظهار الموقف الفرنسي في شكل متوازن تجاه أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي و ذلك باجتماع أول وزير غربي بياسر عرفات ليكون بذلك أول وزير يزور إسرائيل, ليعترف بذلك ديستان بحق الشعب في تقرير مصيره قائلا:"...ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار حق

[1]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص230-231.

[2]- جلال أحمد أمين, المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤشرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي الغربي والعلاقات الاقتصادية العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1979, ص91.

الشعب الفلسطيني في التمتع بوطنه..."رافضا بذلك السياسة الأمريكية التي استهدفت إقرار السلام خطوة خطوة.

فرنسوا ميتران والإرث الديغولي(1981-1995).

لعبت فرنسا دورا بارزا في إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط إلا أنها ظلت عاجزة عن ذلك و خاصة بعد فوز رونالد ريغان في الانتخابات الرئاسية الأمريكية و تلويحه بالمواجهة مع الاتحاد السوفياتي, ومع فوز فرنسوا ميتران في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في 1981 تغيرت الأوضاع السائدة في ظل حكم ديستان فبعد أقل من شهر على وصوله للسلطة قام الطيران الإسرائيلي بغارة على مفاعل تموز في 7 جوان 1981 وهذا العدوان لم يمنع ميتران من زيارة إسرائيل في يزور 4 مارس ليكون بذلك أول رئيس فرنسي يزور إسرائيل.

جاك شيراك والإرث الديغولي(1995-2007).

لقد تبنى الرئيس جاك شيراك منذ وصوله للحكم في 17 ماي 1995 السياسة العربية التي خط ديغول ملامحها الأولى,لتكون بذلك البعد الأساسي في السياسة الخارجية الفرنسية التي مشى عليها شيراك بل وصرح على ذلك في جامعة القاهرة في أفريا 1996 قائلا:

" ينبغي أن تكون سياسة فرنسا العربية بعدا أساسيا في سياستها الخارجية وإنني أتمنى أن أعطيها إندفاعة جديدة تكون مخلصة للتوجهات التي أراد مؤسسها ديغول تحديدها"

وهكذا أراد شيراك أن يجعل السياسة العربية لفرنسا بمثابة استمرار لما كان ديغول قد أرسى أسسها في المشرق العربي, و تأكد التزام فرنسا تجاه هذه المنطقة الإستراتيجية , كما حدد شيراك أهداف الدبلوماسية الفرنسية في تكون دولة فلسطين و تشجيع السلام في الشرق الأوسط,لكن مثل هذه الأهداف لم يساعد الواقع على تحقيقها في ظل الانحياز الأمريكي لإسرائيل.[1]

[1]- ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص231-336.

وبمجيء ساركوزي [1]للحكم و فوزه في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في 6 ماي 2007 حدث تحولا في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الدول العربية, وكان ذلك بانحياز ساركوزي لإسرائيل [2]وتأييده لعودة فرنسا للأطلسية و موقفه المتشدد من الجالية العربية والجزائرية في فرنسا كما عمل على تأسيس سياسة فرنسية جديدة في الشرق الأوسط تقوم على أساس أن إسرائيل هي جزء من الأمن القومي الفرنسي كما هو الحال بالنسبة لأمريكا, وبهذا قام بقطع صلته مع الإرث الديغولي. [3]

[1]– نيكولا ساركوزي(1955–إلى يومنا هذا)يهودي من أصل مجري سبق له أن شغل عدة مناصب سياسية أهمها رئيس بلدية وعمره لا يتجاوز 28 سنة, ثم تقلد منصب وزير المالية ثم الداخلية في عهد الرئيس شيراك كما شغل منصب رئيس مجلس هوت سيان في الضاحية الباريسية عرف بدفاعه عن السياسة الليبرالية على الطريقة الأمريكية و بعدائه الكبير للجالية العربية والجزائرية للمزيد أنظر:ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص337.

[2]– أحمد مختار الجمال, الإتحاد من أجل المتوسط:بداياته وتطوراته ومستقبله, المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية,2008, ص17.

[3]– ميلود بلعالية, المرجع السابق, ص338–339.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق نستنتج أن علاقة فرنسا بالمشرق العربي هي علاقة قديمة بل و قبل الحرب العالمية الثانية، وبعد نهاية الحرب أخذت العلاقات الدولية تأخذ منحى آخر خلال الحرب الباردة خاصة بين فرنسا ودول المشرق العربي، حيث اعتبرت فرنسا الديغولية أن العلاقات الدولية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية والتي لم تكن أنذاك في صالحها لا بد لها أن تتغير، حيث خط رجل 18 جوان 1940 و مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة معالم سياستها الخارجية انطلاقا من عدد من القناعات الشخصية سرعان ما تحولت إلى سياسة رسمية مستدامة أولها، أن فرنسا دولة عظيمة بتاريخها ومستعمراتها ثانيها، أن ماضي فرنسا في المشرق العربي يجعل منها شريكا منصفا لطرفي النزاع في المنطقة ثالثها، أن موقع فرنسا في قلب أوربا يؤهلها للقيام بدور ريادي على المستوى الأوربي والعالمي رابعها، أن عليها أن تتخلص من تبعية الولايات المتحدة الأمريكية، و من هنا ارتأى الجنرال ديغول أن تكون نقطة التغيير بداية من المشرق العربي و التي أصبحت من أكثر مناطق العالم توترا غداة 1945 والتي تحتدم فيها مصالح الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و الإتحاد السوفياتي.

حدد ديغول أن تكون نقطة التغيير من المشرق العربي، وذلك بسبب الصراع العربي الإسرائيلي الذي أصبح بوابة لتنافس القوى الكبرى حيث أخذ موقفا مغايرا بالنسبة للدول المساندة لإسرائيل، بسبب العبرة التي استخلصها بعد خروجه بعد مستنقع الجزائر، موظفا استنتاجاته لرسم سياسة فرنسية عربية جديدة في المشرق العربي قائمة على أساس مراعاة التوازن بين القوتين العظمتين لتحديد موقفه من إسرائيل، خاصة بعد صدور تقرير جانيني سنة 1963 الذي أوصى بالانفتاح على دول المشرق العربي على أساس مراجعة التوجهات السياسية المنتهجة من طرف الجمهورية الرابعة، لتأخذ هذه العلاقات صفحة جديدة بعد حرب جوان 1967 بسبب الموقف الذي أعلنه ديغول من إسرائيل بعد شنها

الحرب على العرب لتتطور العلاقات بعد ذلك في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية طيلة فترة حكم ديغول.

وما ميز حكم ديغول منذ عودته للسلطة سنة 1958 إلى غاية الإعلان عن استقالته سنة 1969 تصديه لأزمتين اثنتين:

الأولى حرب التحرير الجزائرية أما التحدي الثاني فكان حينما قرر ديغول الحظر الجزئي على الأسلحة الموجهة لإسرائيل في عز الأزمة بين مصر و إسرائيل في جوان 1967.

والسؤال الذي يطرح نفسه على ضوء ما سبق هو على النحو التالي:هل ضمن ديغول استمرارية السياسة التي خطها بيده في ظل الظروف والمتغيرات الدولية بعد رحيله.

ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن خليفة ديغول الرئيس بومبيدو عمل على محورين اثنين أولهما: انتهاج سياسة فرنسية عربية تمثلت في تبادل الزيارات الدبلوماسية بين فرنسا وعدد من البلدان العربية وثانيهما: الإبقاء على الحظر الجزئي للأسلحة تجاه إسرائيل، أما الرئيس جيسكار ديستان فاعتبره يهود فرنسا و إسرائيل والعالم من أشد أعدائهم لأنه لم يقم بزيارة إسرائيل أثناء جولته في الخليج في شهر مارس 1980 فراحوا يتهمونه بتزويد العراق بالسلاح النووي وكانت فرنسا باعت العراق مفاعلا نوويا لأغراض سلمية في جوان 1980، أما عن سياسة الرئيس فرنسوا ميتران فكانت ميالة بشكل واضح لإسرائيل ليس فقط لأن معظم أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي كانوا من اليهود ولكن لأن اللوبي الصهيوني في فرنسا قدموا له الدعم السياسي والمالي للفوز بالانتخابات في ماي 1981 وبعد أقل من شهر من وصول ميتران للحكم قامت إسرائيل بغارة على مفاعل تموز في 7 جوان 1981 كما كان أول رئيس فرنسي يزور إسرائيل وكان ذلك في 4 ماي 1982 ، ولم تلبث هذه التغيرات أن استعادت الديغولية مع الرئيس جاك شيراك

استقلالية مواقفها وكرس مبدأ التوازن تجاه أزمة الشرق الأوسط كما قام بزيارة القدس في 22 أكتوبر 1996، أما بالنسبة لساركوزي الذي خرج من تحت عباءة شيراك و منذ الوهلة الأولى يميل إلى اللوبي الصهيوني الذي كان وراء فوزه بالانتخابات كما عرف بعدائه للجالية العربية، ولتغيير هذه الصورة أعلن عن سياسة متوسطية يكون فيها الدور الريادي لفرنسا وإسرائيل منفذ نحو بلدان المتوسط لاسيما الجزائر وكعربون عن وفائه لإسرائيل كان ثاني رئيس فرنسي يزور إسرائيل، جيث قام بأربع زيارات منذ انتخابه في ماي 2007.

وهكذا كانت السياسة الفرنسية الديغولية مع ديغول لتختلف بعد رحيله عن الحكم في 1969 ليتوالى الرؤساء الذين كان منهم من مشى على نهج ديغول وفيهم من اختلف عنه تماما.

الملاحق

ملحق رقم (01): صورة للقائد شارل ديغول[1]

[1] لزهر بديده: الحرآة الديغولية في الجزائر (1940-1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، رسالة لنيل شهادة الدآتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 339.

ملحق رقم (02): خريطة توضح حرب جوان 1967.[1]

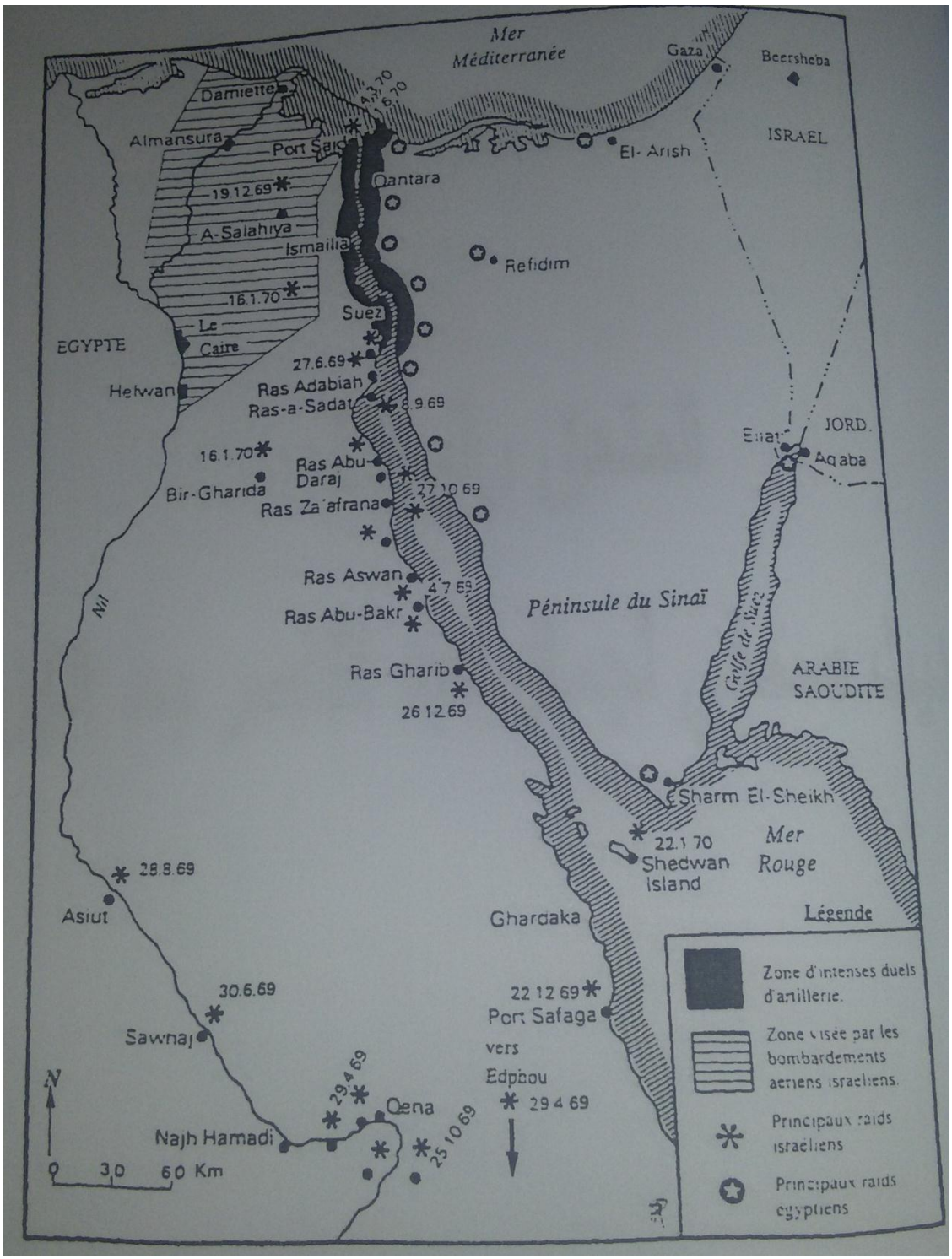

[1] ميلود بلعالية: مرجع سابق، ص 485.

الملحق رقم (03): صور كاريكاتورية تبين سياسة ديغول اتجاه إسرائيل [1]

[1] ميلود بلعالية: مرجع سابق، ص ص 506- 511.

الملحق رقم (04): صورة كاريكاتورية تبين تخوف إسرائيل من استمرارية السياسة الديغولية في الشرق الأوسط[1]

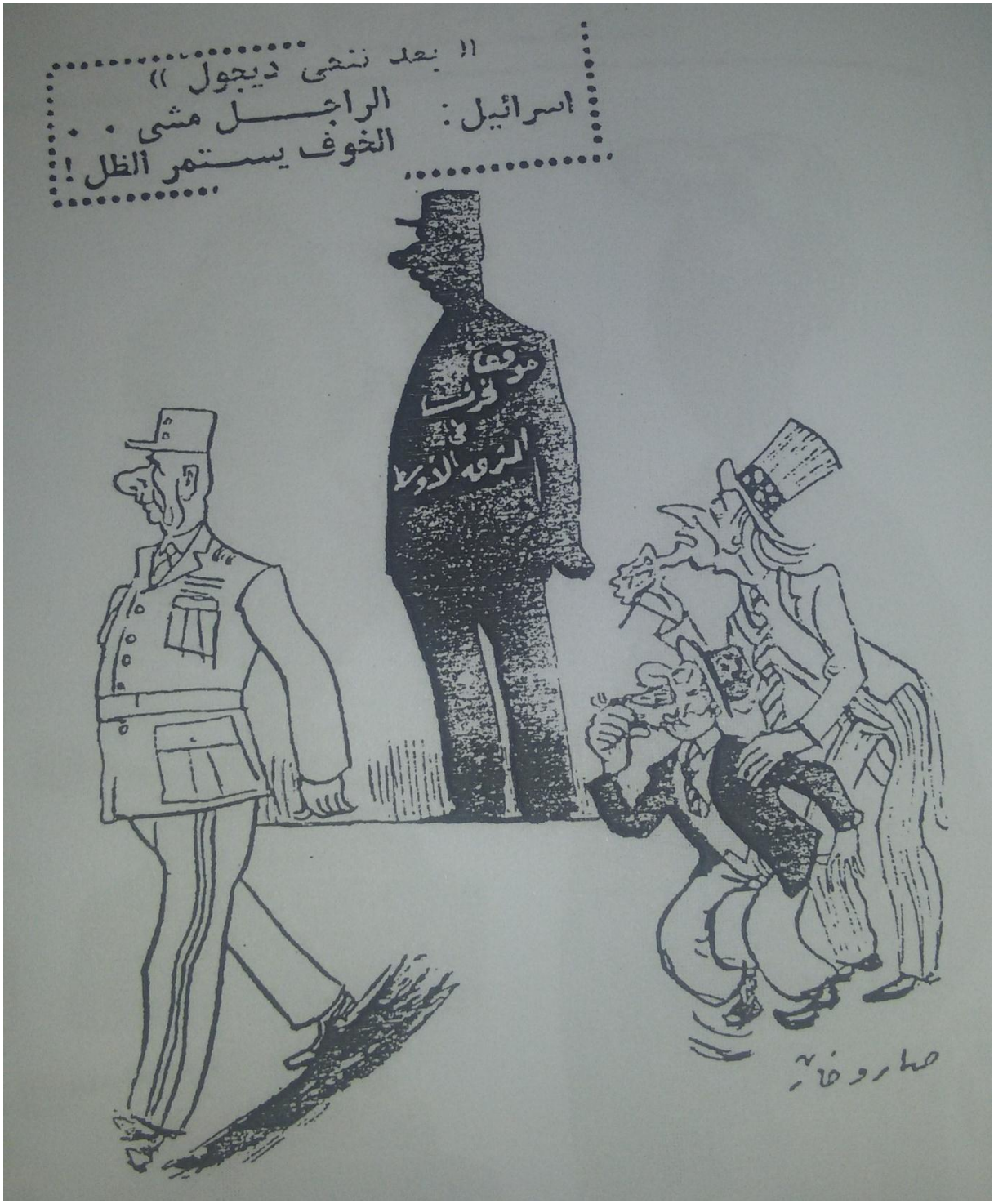

[1] ميلود بلعالية: مرجع سابق، ص 508.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ-المصادر:

1. البعيني حسن أمين, دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي1920-1943, ط1, المركز العربي للأبحاث والتوثيق, بيروت, 1993.
2. حميدي جعفر عباس وآخرون, تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري, ج6, بيت الحكمة, بغداد, 2002.
3. العاني نوري عبد الحميد وآخرون, تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري, ج4, ط1, بيت الحكمة, بغداد, 2001.
4. فوزي محمد, شاهد على حرب ثلاث سنوات1967, ط5, دار المستقبل العربي, القاهرة, 1990.
5. محمد حافظ إسماعيل, أمن مصر القومي في عصر التحديات, ط1, مركز الأهرام للترجمة و النشر, مصر, 1987.
6. الندوي علي الحسن, مذكرات سائح في الشرق, ط3, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1978.

ب-المراجع:

أولا-بالعربية:

1. بار ريمون, فرنسا: التحديات السياسية و الاقتصادية, مج1, مؤسسة الأبحاث العربية و الدراسات الإستراتيجية, لندن, 1980.
2. بطريق عبد الحميد, التيارات السياسية المعاصرة1851-1970, دار الفكر العربي, القاهرة, 2006.
3. بلحاج صالح, تاريخ الثورة الجزائرية, دار الكتاب الحديثة, الجزائر, 2010.
4. جلال أحمد أمين, المشرق العربي والغرب:بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1979.
5. الجمال أحمد مختار, الإتحاد من أجل المتوسط:بداياته وتطوراته ومستقبله, المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية, 2008.
6. حسون محمد عبد المجيد, إستراتيجية صراع القوى الكبرى في الطن العربي, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1982.

7. خليفي عبد القادر, محطات عن تاريخ الجزائر المجاهد1830-1962, ديوان المطبوعات الجامعية, 2010.
8. خليفي عبد القادر, قراءة في مذكرات ديغول.
9. دبش إسماعيل, السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962, طبعة خاصة وزارة المجاهدين, دار هومة, الجزائر, 1990.
10. دوللو لويس, العلاقات الثقافية الدولية, تر:بهيج شعبان, منشورات عويدات, بيروت, 1974.
11. الربيعي إسماعيل نوري, تاريخ سوريا السياسي المعاصر, ط1, دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2002.
12. الزاقوت عطا الله, أضواء على الثورة السورية الكبرى 1925-1927, ط1, دار علاء الدين, دمشق, 2000.
13. طربين أحمد, تاريخ المشرق العربي المعاصر, المطبعة الجديدة, دمشق, 1976.
14. صبور محمد صادق, الصراع في الشرق الأوسط, دار الأمين, مصر, 2006.
15. صغير مريم, مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962, دار الحكمة, الجزائر, 2012.
16. السامرائي هيفاء, الحوار العربي الأوربي, دار الرشيد للنشر, بغداد, 1982.
17. السيد سليم محمد, تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين, ط2, دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع, 2004.
18. الصمد رياض, العلاقات الدولية في القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية, ط2, المؤسسة الجامعية للدراسات, 1986.
19. عبد الوهاب عبد المنعم, النفط بين السياسة والاقتصاد, وكالة المطبوعات, الكويت, 1971.
20. عزت عبد الكريم أحمد, دراسات في تاريخ العرب الحديث, دار النهضة العربية, لبنان.
21. غانم نائلة, اتفاقية سايكس بيكو و منعكساتها, ط1, دمشق, 2007.
22. غنيمي الشيخ رأفت, التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412-1992,دار الثقافة للنشر والتوزيع, القاهرة.

23. فرشخ جورج, الديغوليون والقضايا العربية: فاليري جيسكار ديستان, منشورات المكتب العربي, باريس, 1981.
24. لبيب عبد الساتر, أحداث القرن العشرين منذ القرن التاسع عشر, ط6, دار الشرق, بيروت, لبنان.
25. لوتسكي فلاديمير, الحرب التحررية في سوريا 1925-1927, ط1, تر: محمد دياب, دار الفارابي, بيروت, 1987.
26. مدبك جورج, تاريخ العالم في القرن العشرين1960-1969, بيروت, 2005.
27. المقلد إسماعيل, العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات, ط4, منشورات ذات السلاسل, الكويت, 1985.
28. موسى سليمان, الحركة العربية 1908-1924, دار النهار, بيروت, 1977.
29. نمير طه ياسين, تاريخ العرب الحديث والمعاصر, ط1, دار الفكر, عمان, 2004.
30. ياغي إسماعيل أحمد و شاكر محمود, تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر, ج1, دار العبيكان, الرياض, 2010.

المراجع بالفرنسية:

1. Feriet rené, la plication d'un mondat la France puissonce mondater en Syrie et au liban réveil, beyrouth, 1926.
2. fournie pierre, l'administration francais au levont1919_1930 tesr de l'ecole des chartés, 1986.
3. grosser alfred, la poutiqueexterieure de la France, iep, paris, 1975.
4. goutherot g, la France en syrie et cilicie, siene, 1920.
5. laurnes henri, le royaneimposible la France et le genese du monde arabe, ed, armonde coline, paris, 1990.

المذكرات و الرسائل الجامعية:

1. بلعالية ميلود, سياسة الجنرال ديغول تجاه بلدان المشرق العربي, سوريا و العراق 1962-1969), الجزائر, 2011.
2. بن براهيم جميلة, استراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958-1962, بسكرة, 2013.

3. عمراوي أمال, المشاريع السياسية والإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء على الثورة 1958-1962, المسيلة, 2014.
4. لعميد عبد العزيز, الشيخ الطاهر ودوره الإصلاحي في المشرق العربي (بلاد الشام نموذجا 1852-1920), قسنطينة, 2001.
5. نصرات حنان وشابي سهام, سياسة الجنرال ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية 1958-1962 (مخطط شال و موريس), الوادي, 2010.

الموسوعات العلمية:

1. الجزماني نذير, الموسوعة الجغرافية السياسية, دار العرب, دمشق, 2010.
2. الزيدي مفيد, موسوعة التاريخ العربي الحديث والمعاصر, ط1, دار السلامة, عمان, 2004.
3. الكيالي عبد الوهاب, الموسوعة السياسية, ج6, دار النهضة العربية, بيروت, 1982.

المقالات:

1. بلاد جون بول (القائد ديغول في المشرق العربي 1929-1931 التجارب الأولى المراجع الأولى من المشرق إلى الجزائر), مجلة الأمل, ع 166, باريس.
2. الرمضاني مازن إسماعيل (المواد الأولية والصراع الدولي), مجلة المنار, ع7, باريس, 1975.
3. محمد عبد العاطي (التوافق الأوربي الأمريكي تجاه أزمة الشرق الأوسط), مجلة السياسة الدولية, ع70, القاهرة, 1966.

الندوات:

1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, الجنرال ديغول والعالم العربي, أعمال مؤتمر جامعة باريس-أبو ظبي الدولي الأول مع معهد العالم العربي بباريس ومؤسسة شارل ديغول 16-18 نوفمبر 2008.

فهرس المحتويات